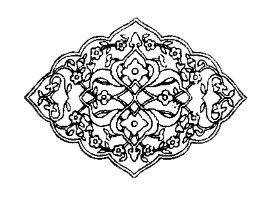
# كتاب

# قَشْرُ الفَسْرِ



تصنيف


الشيخ العميد أبي سهل محمد بن الحسن الزوزني

العارض

رحمه الله

( ت ٤٤٥ تقريبًا )


جزآن في مجلد


تحقيق

الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع

الأستاذ في كلية الآداب - جامعة الملك سعود

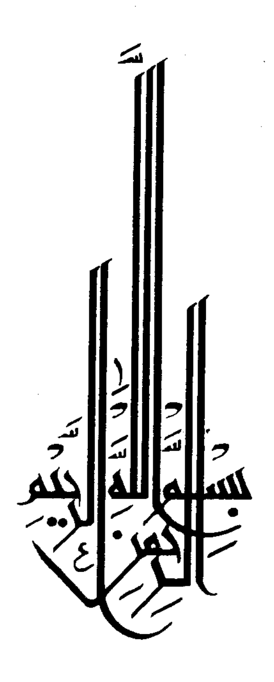
الرياض

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
الزوزني، محمد بن الحسن
قشر الفسر./ محمد بن الحسن الزوزني؛ عبدالعزيز بن ناصر المانع
.ـ الرياض، ١٤٢٧هـ.
٥٤٦ ص؛ ٢١×٢٩ سم (كتب محققة؛ ٩)
ردمك: ٤-٥٥-٨٩٠-٩٩٦٠
١ ـ الشعر العربي ـ نقد ـ العصر العباسي الثاني ٢- المتنبي، أحمد
ابن الحسين أ ـ المانع، عبدالعزيز بن ناصر (محقق) ب ـ العنوان ج. السلسلة
ديوي ٨١١،٤٠٠٩ ١٤٢٧/١٦٦٧

رقم الإيداع: ١٤٢٧/١٦٦٧
ردمك: ٤-٥٥-٨٩٠-٩٩٦٠

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ فاكس ٤٦٥٩٩٩٣




" ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا "

وكُلُّ امرئٍ يُولِي الجَميلَ مُحَبَّبُ وكُلُّ مكانٍ يُنبِتُ العِزَّ طَيِّبُ

أبو الطيّب المتنبي

ردًّا لبعض ما أَوْلى من جميل
إلى روح أستاذنا الجليل
المرحوم الدكتور
محمد عبد الحي شعبان
تغمده الله برحمته
وأسكنه فسيح جناته

بلغت جميع آمالي وكادت      تزول الأرض إن لو قلت : زولي
وجالست الملوك على سواءٍ      ولو زاحمتهم لتحفّزوا لي

أبو سهل الزوزني

# مقدمة التحقيق



لقد حظي الأدب العربي في عصوره الزاهرة في القرنين الرابع والخامس الهجريَّين بعلماء أجلاَّء أفذاذ ينتمون إلى مختلف الولايات الإسلامية في بقاعها المختلفة. وها نحن أولاء اليوم في هذا الكتاب نلتقي بناقد عربي علوي خراساني يشارك بعمل علمي يضم إلى تلك الثروة التراثية النقدية التي دارت حول شعر أبي الطيّب المتنبي وشرّاح شعره. والعجيب أنّ هذا الأديب لم يحظَ ـ مع الأسف الشديد ـ لا هو ولا كتابه باهتمام المؤلفين أو المترجمين الذين عاصروه أو تَلَوْهُ في تاريخ التراث العربي كله مِن عصره إلى عصرنا الحاضر اللهم إلا بترجمات مبتسرة تنمّ على عدم معرفة بهذا العالِم المتمكن لسبب لا أدريه، ولم أستطع التوصل إلى تعليله وإدراك كُنْهِه.

هذا الكتاب الذي ألّفه هذا الناقد الزَّوزني تربطني به صلة وطيدة، وعلاقة قديمة تعود إلى ما قبل عشر سنوات أو تزيد. فعندما عقدتُ العزم على تحقيق ذلك الكتاب الموسوعة: «المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطيّب المتنبي» لابن مَعْقِل الأزدي الذي صدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض عام ٢٠٠١م في خمسة أجزاء، قررتُ أن أجمعَ ما أستطيع الوصول إليه مِن شروحٍ أو كتبٍ نقدية أُلِّفت حول شعر المتنبي، مطبوعة كانت تلك الأعمال أو مخطوطة. وهكذا كان، فقد وجدتُ هذا الكتاب الموسوم بـ «قَشْر الفَسْر للزَّوزني» أحدَ هذه الأعمال المخطوطة والمتاحة، إذ حصلت على نسختيه المخطوطتين المحفوظتين بدار الكتب المصرية بالقاهرة، وقد أفدت منه كثيراً، إذ أحلت إليه في تحقيقي كتاب المآخذ كما يظهر لقارئ ذلك الكتاب، ومتتبِّع حواشيه.

ومن خلال مصاحبتي لذلك الكتاب وقراءتي له في أثناء عملي في «المآخذ» قررت أن أحققه وأنشره، وأن يكون الكتاب التالي بعد كتاب ابن مَعْقِل. إن العمل في التحقيق عمل مُضْنٍ ومملٌّ وممتعٌ في الوقت نفسه دون شك. ولذلك فقد كنت عندما أحسُّ بشيء من الملل أو التعب في تحقيق كتاب ابن مَعْقِل خلال السنوات الطويلة التي صاحبته فيها محقِّقاً له، كنت أروّح النفس بنسْخِ صَفَحاتٍ من كتاب «قَشْر الفَسْر»، وهكذا، فلم أنْتَهِ من تحقيق «المآخذ» إلا وقد صاحبَهُ الانتهاء من نسْخ «القَشْر»، وبقي تحقيقه الذي

أمضيتُ فيه ما يقرب من أربع سنوات غير متتالية. لذا وجدت الكتاب في أوائل هذا العام ٢٠٠٥م عملاً جاهزاً صالحاً للنشر، والحمد لله، وبالمنهج ذاته الذي سرتُ عليه وحققتُ به كتاب «المآخذ» تماماً[١].

تلك كانت بداية العلاقة بيني وبين كتاب «قَشْر الفَسْر» فماذا عن الكتاب، ومؤلفه، وأنا الآن أقدّم له هذا التمهيد تهيئة لنشره؟

لابد قبل الحديث عن الكتاب من البحث عن مؤلفه، وبسط شخصيته وحياته.

**مَن هو الزَّوزني؟:**

هو الشيخُ العميدُ أبو سَهْل محمد بن الحسن العارض. أديب كاتب شاعر ناقد سياسيّ، ملأ الدنيا وشغل الناس في عصره[٢].

إنَّ هذا الرجل ـ حسب ما توصلت إليه ـ رجلٌ عظيمٌ، وسياسيٌّ محنَّك شرس، تسنّم سلطات ومراكز مهمة في دولة إسلامية فارسية ما يزيد على عشرين سنة، إضافة إلى سنوات قبلها وبعدها. كان يعيش، سياسياً، في الظل، لكنه كان متمكناً، ويقوم بأدوار مهمة في سياسة هذه الدولة أو تلك في عصره. لا أبعدُ عن الصواب لو قلت: إن حياته السياسية وحدها تستحق أن ينهض بها طالب دراسات عليا من قسم التاريخ في إحدى جامعاتنا العربية، ويجعلها موضوعاً لرسالته في الماجستير مستعيناً بالمصادر الفارسية لا العربية.

---

(١) عند نشر كتاب «المآخذ على شُرّاح ديوان المتنبي» لابن معقل، عام ٢٠٠١م، أشرت في «ثبت المصادر»، الجزء الخامس، الصفحة ٥٠٣ إلى أن كتاب «القَشْر» «تحت التحقيق»، وها هو ذا الآن يخرج إلى الناس، بحمد الله.

(٢) عن حياته تنظر المصادر الآتية: الثعالبي، الإعجاز والإيجاز ٢٦٩؛ تتمة اليتيمة ٢٥٤-٢٥٦؛ خاص الخاص ٥٩٩؛ الباخرزي، دمية القصر ٤٤٢-٤٤٦؛ البيهقي، تاريخ، الصفحات: ٢٤، ٢٦-٢٧، ٣٨-٣٩، ٤٤، ٤٦، ٤٩-٥٠، ٥٣، ٥٦، ٦٤-٦٥، ٧١، ٩٦، ١٣٣، ١٥٧-١٦٤، ١٦٩، ١٨٩-١٩٨، ٢٠١، ٢٦٢، ٢٨٢، ٢٩٢-٢٩٣، ٣١٣، ٣٣٣-٣٣٦، ٣٤٣-٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣، ٤١٢، ٤٦٢، ٥٠٥، ٥١٥، ٥١٨، ٥٢٧، ٦٣٢، ٦٤٨-٦٥٢، ٦٥٧، ٦٦٠-٦٦٢، ٦٦٩-٦٧٠، ٦٧٧، ٦٧٩-٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٦-٦٨٧، ٦٩١-٦٩٣، ٦٩٦، ٧١٠-٧١٥؛ الملك المنصور الأيوبي، أخبار الملوك ٢٠٨-٢٠٩؛ القفطي، المحمدون من الشعراء ٣٢٨-٣٢٩؛ ابن الفوطي، مجمع ٢: ٢٠٦؛ الصفدي، الوافي ٢: ٣٤٨؛ العباسي، معاهد ٢: ٧٥.

## حياته السياسية:

لعل هذا يغرينا بأن نسأل: ما الأدوار التي قام بها الزَّوزني؟

أقول: لقد وجدت لـزاماً عليَّ، لتقديري لمكانة هذا الرجل، أن أقدِّم بمقدمـة قد تمتد صفحاتها قليلاً، وذلك لكي ألقي شيئاً من الضوء على هذا العَلَم المشهور المجهول. لذا فإني سلفاً أستـميح الباحثين عذراً إن أطلت في المقدمة أكـثر مما يجب عند الحديث عن دوره السياسي، الذي لم يرد له ذِكْر في مصدر عربي واحد، مع الأسف الشديد.

سأبدأ أولاً بالتنقير والبـحث لتحديد الفترة التي عاشـها الزَّوزني منذ ولادته، وانتهاءً بوفاته، ثُمَّ تفاصـيل ما بينهما؛ لكي أحـقق ما أطمح إليه من تقريب شخـصية الزَّوزني إلى الباحثين بشيء من الوضوح والجلاء.

سأبدأ بطرح هذه الأسئلة:

متى عاش الزَّوزنـي؟ متى وُلد؟ ومتى مات؟ أسئلة تـقليدية لا نجد للأخيريـن منهما على الأخص إجابة أو إشارة واضحة عند مَن ترجموا له، أو أوردوا نُتَفاً من سيرته.

إن أول خبـر تتناقله المصادر حـول أبي سَهْل الزَّوزني هو خـبر يتـيم وحيد يـنفرد به القفطي ـ رحـمه اللّه ـ يقول الخـبر[1]: «وله من قصـيدة في شمس المعـالي قابوس بن وَشْمكِير:

عجبتُ من الأيَّام لم تُبْدِ خُضْرَةً ... وباشَـرْنَ منه كـفَّـه والأنامـلا

وأنَّ الوَرَى كانوا كلامـاً وأحرفاً ... لكان «نعم» منها وباقي الأنام «لا»

انتهى الخبر.

وقـابوس بن وَشْـمكيـر أحـد أهم سلاطـين الدولة الزِّياريَّة التي حكمتْ جـرجـان وطبرستان من بلاد فارس، وقد تولىَّ قابوس الحكم في تلك الدولة على فترتين[2]:

الأولى: بين سنتي ٣٦٦ و٣٧١هـ وأُطيحَ به على يد عضد الدولة البويهي.

---

(١) القفطي، المحمدون ٣٢٨.

(٢) ابن الأثير، الكامل ٨: ٦٨٧، ٩: ١٠-١١، ١٣٩.

والثانية: بين سنتي ٣٨٨ - ٤٠٣هـ إذ قُتل، وتولّى الأمر ابنه من بعده.

في أيِّ الفترتين مدحَ الزَّوزني قابوسَ بن وَشْمكير، ولماذا مدحه؟

أرجِّح ترجيحاً قوياً أنَّ مَدْحه له كان في فترة ولايته الثانية لسببين:

أحدهما: أن سن الزَّوزني الذي توفي ـ كما سيجيء ـ سنة ٤٤٥هـ تقريباً، لم يكن ليؤهله ليقول قصيدة مديح في بلاط سلطان جرجان وطبرستان قبل سنة ٣٨٨هـ.

وثانيهما: أن ترجيح كون مديحه لقابوس تم في فترة ولايته الثانية، يؤيده أن هذه الفترة هي الفترة الذهبية التي اشتهر فيها اسم قابوس، فقد استعاد مُلْكه بالقوة، فحاز ثقة الناس وإكبارهم، فكان كعبة المُدَّاح والمؤيدين والمعاضدين. وإذا كان ذلك كذلك فإن أبا سَهْل الزَّوزني عندما قال قصيدته أمام هذا السلطان كان في عزِّ شبابه، وهذا يؤيده ركاكة القصيدة، واعتمادها على البديع، كما في بيته الثاني هنا. ولعل هذا يقودنا إلى أنه قال قصيدته وهو في أواخر العشرينيات من عمره؛ مما يؤيد الاقتراح بأنه وُلد في أواخر العقد السابع من القرن الرابع أي بين سنتي ٣٦٥ و٣٧٠هـ؛ مما يجعل مديحه لقابوس في فترة ولايته الأولى مستحيلاً. بل إن هذا التقدير لسنة ولادته، موازنة بسنة وفاته، وهو سنة ٤٤٥هـ، منطقيّ جداً، إذ يجعل عمره حين وفاته في حدود الثمانين عاماً. وهذا عمر مبارك؛ بل ربما يقترح غيري أن ولادته ربما كانت متأخرة عن العام المقدر هنا، وهذا ممكن أيضاً، لكن من المستبعد أن يكون قبل ذلك.

وبعد أن انتهيت من هذا التقدير التقريبي الفضفاض لتاريخ ولادته، فإني أرى أن أقف أمام هذا الخبر الأول في حياة الزَّوزني وأقلّبه، إذ هو ـ لمعرفتي بقية حياته ـ خبر مهمٌّ من عدة نواحٍ:

١- أن كون أول خبر نلتقي فيه مع أبي سَهْل الزَّوزني تدور أحداثه في بلاط أحد رجال السياسة في عصره، يدفعنا إلى افتراض تغلغل الطموح في أعماقه.

٢- أنه عندما اختار أن يمدح ابن وَشْمكير اختار أن يمدح سلطاناً متميِّزاً، فهذا السلطان أديب وشاعر يفهم ما سيقوله الزَّوزني في بلاد، لغتها الأم هي اللغة الفارسية.

بل إن هذا الممدوح له بعض صفات المادح، ليس في الشاعرية فحسب، بل في مجال الكتابة الأدبية؛ فإذا كان الزَّوزني قد ألّف ـ في ما بعد ـ كتاب «قَشْر الفَسْر»، وهو الكتاب اليتيم الذي نعرفه له، فإن أبا المعالي قابوس بن وَشْمكِير له، أيضاً، رسائل أدبية جُمعت في كتاب «كمال البلاغة»[1].

إذاً فربما كان الجامع المشترك الذي قرَّب بينهما هو الأدب.

أقول: ربما كان ذلك كذلك. ولكن الزَّوزني له طموحات أخرى غير المديح والعطاء على المديح، وغير الثناء والثواب على الثناء. لقد أقام، في ظني، فترة ليست باليسيرة في بلاط قابوس بن وَشْمكير، ورأى هذه الشخصية، وأعجِبَ بها، وربما، من الناحية الأخرى، قَرَّبه قابوس لثقافته، وللاستفادة من القُدرات التي توسَّمها فيه. لكن الذي لا أشك فيه ـ مهما كانت مدة إقامته في بلاط قابوس ـ أنه قد تأثر بشخصيته السياسية حتى العَظْم في ما أرى. يصف ابن خلّكان شخصية قابوس فيقول[2]: «. . . كان مُرَّ السياسة، لا يُسَاغ كاسُهُ، ولا تـؤمَنُ بِحالٍ سطوته وباسُهُ، يقابل زلة القدم بإراقة الدَّم، لا يذكر العَفْوَ عند الغَضَب. . . فما زال على هذا الخُلُق حتى أجمع أعيان عسكره على خَلعِه سنة ٤٠٣هـ وقتله».

تلك كانت سياسة قابوس.

وتلك كانت سياسة الزَّوزني، كما سنرى في ما بعد!

ولقد وصفتُهُ بأنه سياسيٌّ شرس! لقد تشبَّع بشخصية قابوس، بل تقمَّصها، كما سيجيء في لاحق هذه الصفحات.

أين ذهبَ بعد أن مكث في بلاط ابن وَشْمكير ما شاء الله له أن يمكث؟

في ظني أن طموحه قاده إلى أن يتجه إلى بلاط آخر غير بلاط الدولة الزِّيارية. في هذا الوقت، وفي أواخر القرن الرابع كان ذلك القائد العظيم محمود بن سُبُكْتِكِيْن

(١) من منشورات المكتبة العربية في بغداد، والمكتبة السلفية بالقاهرة عام ١٣٤١هـ.

(٢) ابن خلكان، وفيات ٤: ٨١.

الغَزْنـوي رجلاً ملء السمـع والبصر؛ قـائداً أولاً، وفاتحـاً ثانياً، وسلطاناً ثـالثاً[1]؛ إنه سلطان الدولة الغزنوية التي امتدت رقعتهـا ما بين بلاد خراسان إلى شبه القارة الهندية، كما امتدّ حكم السلطان محمـود بين سنتي ٣٨٩ و٤٢١هـ؛ أي: أن حكمه استـمر ما يزيد على ثلاثين سنة.

إن الحديث عن أبي سَـهْل الزَّوزني في ما مضى حـديث يقوم على الظن والتـخمين القريبين من الواقع، لكن الحديث عن حياته في ما سيجيء من صفحات، سيعتمد على النصوص المسـتمدة من الواقع بل من النصوص التـاريخية الشديدة الثـقة بل الصلة بأبي سَهْل الزَّوزني نفســه، رحمه اللّه. وإذا كانت المصادر العربيـة شديدة الشح عند الحديث عن أبي سَهْل فإن اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ قد يسَّرَ لي مصـدراً فارسياً معرّباً يتميز بميزات مهـمة لا تتوافـر في غيره، في مـا وصلنا على الأقل، وهذا المصدر هو كـتاب «تاريخ البيهـقي»، لمؤلفه أبي الفضل البيـهقي (ت ٤٧٠هـ)، وقد ألّفه بالفـارسية، وتُرجم إلى العربية[2]. وأهم ميزات هذا المصدر، وكله في الحقيقة مهم، الأمور الآتية:

١- أن مؤلِّفه كان معاصراً لأبي سَهْل الزَّوزني، بل معايشاً له في بلاط الغزنويين.

٢- أن مؤلِّفـه لم يكن معاصـراً ومعايشـاً للمؤلف في بلاط الغزنويين فـحسب، بل كان، في فترة من فترات حياته في ذلك البلاط، رفيق درب في العمل الرسميّ، إذ كان البيـهقي نائباً له في ديوان الرسـائل سنة ٤٣١هـ في عهد السلطان مـسعود بن محـمود الغزنوي[3].

٣- ألَّف البيـهقي كتابه هذا في ثلاثين جـزءاً، كما ينص على ذلك في ثنايا كـتابه، وكما يشير مترجِمَا كتابه إلى ذلك في مقدمتهما[4]. ولكن المؤسف حقّاً أن هذه الأجزاء الثلاثين ضاعت جميعاً ما عـدا جزءاً واحداً فقط. غير أن الرائع في الأمر أن هذا الجزء

---

(١) ابن الأثير، الكامل ٩: ١٤٦.

(٢) البيهقي، أبو الفضل، تاريخ البيهقي، ترجمه إلى العربية: يحيى الخشاب وصادق نشأت، القاهرة ١٩٨٢م.

(٣) البيهقي، تاريخ ٦٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦.

الذي وصلنا من الكتاب يتناول آخر فترة السلطان محمود الغزنوي إلى نهاية فترة حكم ابنه السلطان مسعود الغزنوي؛ أي: أنه يتناول تاريخ السنوات من ٤٢١-٤٣٢هـ، وهي الفترة الذهبية للحياة السياسية لأبي سَهْل الزَّوزني العارض، بل أزهاها في حياته على الإطلاق، كما سنرى.

٤- ولعل مما يزيد في أهمية هذا المصدر أمانة مؤلِّفه في ما يرويه، فهو لم يكن مجاملاً لرئيس أو سلطان، إذ لم يكتب تاريخه إلا بعد وفاة كلِّ الذين تحدّث عنهم أو معظمهم. كما كان شاهد عيان منصفاً في ما يقول؛ يذكر دائماً محاسن المتحدَّث عنه ومساويه، ويصوّر التاريخ كما عايشه جاعلاً اللّه نُصْبَ عينيه. وهذا ما فعله عند حديثه عن الزَّوزني دون إجحاف في النقد، أو غُلوٍّ في المديح.

ينبغي أن أوضح للقارئ الكريم ـ بين يدي هذه المقدمة ـ أنّ جُلَّ ما سأكتبه عن حياة أبي سَهْل الزَّوزني السياسية والشخصية هو نتيجة استنتاج أو استقراء سريع مختصر من ذلك الكتاب الجليل القدر، العظيم المنزلة، النادر الوجود. نعم: سأضيف إلى ذلك ما قد يفيد في المصادر العربية خاصة عند جمع الموجود من أشعاره.

بعد هذا التفصيل المعترض، نواصل رحلتنا مع سيرة أبي سَهْل السياسية متجهين نحو مدينة «غَزْنَة» عاصمة السلطان محمود الغزنوي. عندي مَيْلٌ ظنيٌّ، لكنه أقرب إلى اليقينية منه إلى ضدها، وهو أن أبا سَهْل كان في بلاط ابن وَشْمكِير في أواخر العقد الأخير من القرن الرابع، وفي بلاط السلطان محمود في أوائل العقد الأول من القرن الخامس. ولديَّ أيضاً جَزْم يقينيٌّ أنه عندما دخل بلاط الغزنويين لم يخرج منه إلا بعد أن أقعدَهُ الكِبَرُ في أواسط العقد الخامس من القرن الخامس الهجري. فكيف عاش في هذا البلاط الجديد؟

لقد كانت مفاتيح السلطة زمن السلطان محمود بيد ثلاث شخصيات من وزرائه هم:[1]

١- الوزير حَسنك.

---

(١) البيهقي، تاريخ، ص ١.

٢- عضد الدولة الأمير يوسف؛ شقيق محمود وعمّ (السلطان) مسعود.

٣- علي كبير: القائد الأعلى، أو كبير الحجّاب.

كان هؤلاء الثلاثة هم مَنْ يدبِّرون شؤون الدولة، ويديرون دفَّتها، ولكن برئاسة السلطان محمود، الذي كان إلى جانب ذلك مشغولاً بفتوحاته العظيمة. ويبدو من نصوص البيهقي التي بين أيدينا أن أبا سَهْل الزَّوزني كان رجلاً ذا شأن في تلك الإدارة، ولكن «مجموعة الثلاثة» حاربوه بكل ما أوتوا من قوة لسببين وجيهين: أولهما افتراضي، والثاني حقيقي:

١- أما الافتراضي فهو ما رأوه في أبي سَهْل من شخصية مسيطرة ساحرة تستطيع بنفوذها الذاتي الوصول في زمن قياسي إلى الرجل الأول؛ السلطان محمود، ثُمّ تغييره عليهم فيُبْعَدون. هذا ما كان سيحدث، في رأيهم، لهذا وقفوا في وجهه!

٢- أمّا الحقيقي فهو يتعلق بولاية العهد في الدولة الغزنوية. لقد أوصى السلطان محمود أن يتولى الملك بعده ابنه محمد ـ وهو الأصغر ـ متجاهلاً الابن الأكبر الأمير مسعوداً لشيء يضمره في نفسه عليه. وميول أبي سَهْل الزَّوزني ـ كما في سيرته ـ مع الأمير الأكبر مسعود؛ الذي كان مقرباً منه، محبّاً له، واثقاً به، في حين كان الوزراء الثلاثة أقرب إلى الأمير محمد لقناعتهم بسهولة السيطرة عليه عند توليه الملك.

لهذين السببين حاربته «مجموعة الثلاثة». لعلهم كانوا يخشون هنا أن يُقْنِع الزَّوزني السلطان بتغيير ولاية العهد، من ابنه محمد، مرشحهم، إلى عدوّهم الأمير مسعود. هذا البيهقي يشرح بوضوح ما بعده وضوح، وجلاء ما بعده جلاء، موقفهم من الزَّوزني، وحرصهم على الحيلولة دون تمكُّنه في البلاط، بل دون وصوله إلى السلطان محمود؛ يقول البيهقي:(١)

«وكان [الزَّوزني] قد فَرَّ من "غَزْنة"... ولكنه استقدِمَ في أيام السلطان محمود... وسُجن في القلعة لوشاية الحاشية الذين كانوا يَنْفِسُون على الزَّوزني مكانته من الأمير

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٢٤-٢٥.

مسعود ـ رضي الله عنه ـ فكتبوا في حقِّه العرائضَ، واتهموه بالخيانة، ورمَوْه بسوءِ المُعْتَقد». بل يفصِّل البيهقي، ويصف درجة السوء في هذه العلاقة متمثِّلَةً في علاقة الزَّوزني بالوزير الأول حسنك فيقول:[1] «هذا وقد كان الوزير أبو سَهْل الزَّوزني خصماً لدوداً لحسنك الوزير أيام وزارته {في عهد السلطان محمود}، إذ كان يعمل على الحط من شأنه، ويوغر صدر السلطان عليه».

خبران لا يمكن أن نمرَّ عليهما دون أن نتوقف عندهما، ونستنتج منهما شيئاً عن سيرة أبي سَهْل الزَّوزني السياسية. إنهما يدلان دلالةً واضحةً على أن الزَّوزني كان ذا شأن في بلاط السلطان محمود، ولن يكون كذلك إلا بعد طول مقام في ذلك البلاط. وإلاَّ فكيف يخشاه الوزير الأول لو كان موظفاً عادياً في أحد دواوين محمود؟ وهل يحتاج الوزير الأول أن يوغر صدر السلطان على الزَّوزني إن لم تكن للأخير مكانة مرموقة، وقدرات سياسية هائلة، وشخصية نفَّاذة لدى السلطان دفعت هذا الوزير ورفيقَيْه إلى أن يحاربوه ويبعدوه؟ نعم!

لكننا ـ حسب ما بين أيدينا من شذرات عن هذه السيرة السياسية لأبي سَهْل في بلاط السلطان محمود ـ لا نعلم من تفاصيل ذلك المقام الطويل في ذلك البلاط إلا تلك النهاية السيئة المدبَّرة له التي انتهت بالسجن والطرد من وجه بطانة صُنْع القرارات التي سيطر عليها «الثلاثة».

من هذا الطرد سننطلق في تتبّع حياة أبي سَهْل، إذ إن المعلومات عنه بعد ذلك تبدأ في التدفق وبشيء من التفصيل، بل التفصيل الدقيق. لقد خرج أبو سَهْل الزَّوزني، بعد إطلاق سراحه، متجهاً إلى الأمير مسعود في «هَراة»، وأسَرَّ كل ما لحق به من أذى في نفسه لكي يردَّ عليه في ما بعد، إن أمكن، وقد أمكن! فقد انتقم لنفسه من "الثلاثة" شر انتقام في قادم الأيام.

ولعل أبا سَهْل الزَّوزني عندما توجه من «غَزْنة» إلى «هَراة» ليعيش في كنف الأمير مسعود، ويصبح في مقدمة حاشيته، كان يقرأ المستقبل، ويعرف من هو السلطان

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٦٤.

القادم. ها هو ذا البيهقي يصف لنا علاقتَهُ وقربَهُ من الأمير مسعود بن محمود فيقول:[1] «وقبل أن يتبوأ سرير الملك، سار يوماً للتنزه، فقتَلَ في يوم واحد ثمانية من الأسُود.. فأخذ كلٌّ يبدي الثناء، وطلَبَ أبو سَهْل الزَّوزني دواة وقرطاساً، ونظَمَ أبياتاً من الشعر، لطيفة للغاية، كعادته، فقد كان فريدَ عصره في اللغة من الشعر والأدب، وراقت الأمير تلك الأبيات، واستحسنها، كما أعجِبَ الجميع بها، ونسخوها ونسختُها أيضاً»، وأورد البيهقي منها أبياتاً أربعة، ونسِيَ ـ كما يقول ـ بقيتها! وسترد هذه الأبيات في مجموع شعره في مكانها من هذه المقدمة.

هكذا كان الزَّوزني يعيش، إذاً، رجلاً مقرَّباً في حاشية الأمير مسعود قبل أن يتبوأ المُلْك، بعد أن خابت آماله في الوصول إلى قلب السلطان محمود، والحصول على مركز في دولته بسبب محاربة الوزراء الثلاثة له وسجنه وإبعاده. لكن الزمن كفيل بأن يحقق للزَّوزني طموحه الذي كان يخطط له. ففي سنة ٤٢١هـ انتقل السلطان محمود إلى جوار ربه، وآن أن يؤول المُلْك إلى السلطان مسعود بعد إحباط تولية أخيه الأصغر محمد، التي تمت على يد الوزراء الثلاثة، وقد كان[2].

وها هو ذا السلطان مسعود يرتحل من «الرَّي» يوم الخميس الثالث عشر من رجب متوجهاً إلى «هَراة»، ترافقه أبَّهة الملك وعظمته وهيبته، وعند وصوله إلى «دَامَغَان»[3]، تقدم إليها ـ كما يروي البيهقي ـ أبو سَهْل الزَّوزني فأكرمه الأمير السلطان «غاية الإكرام، وقدَّم له رجال الأمير مسعود من الزينة والآلة ما بلغ به الغاية، واختلى به الأمير خلوة دامت من صلاة العشاء حتى منتصف الليل»[4].

عندي أنَّ كلَّ واحد منهما كان في أشد الحاجة إلى خدمة الآخر، فالأمير مسعود يحتاج إلى أبي سَهْل الزَّوزني لسابق خبرته في التعامل مع الوزراء الثلاثة، ومعرفته بهم عن قربٍ في بلاط والده، ثُمَّ الاستفادة منه، والاستعانة به للتخلص منهم، ومن

---

(١) البيهقي، تاريخ، ص ١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢، وما بعدها.

(٣) قال ياقوت، في معجم البلدان ٢: ٤٣٣: «دَامَغَان: بلد كبير بين الرَّي ونيسابور».

(٤) البيهقي، تاريخ، ٢٤.

هيمنتهم على السلطة التي بدؤوها بمبايعة أخيه محمد مَلِكاً. وأبو سَهْل الزَّوزني ينتهز مثل هذه الفرصة بفارغ صبره؛ فإذْ لم يستطع استمالة قلب الوالد السلطان محمود، ها هو ذا اليوم بجانب ابنه السلطان مسعود بن محمود. هكذا وصل أبو سَهْل الزَّوزني إلى ما يريد. يقول البيهقي رحمه اللَّه:[1] «عندما وصل الزَّوزني إلى «دَامَغان» وحالُهُ من المهابة على ما وصَفْنا شاهدَ رجالُ الحاشية إقبال الأمير البالغ عليه، واختلاءَهُ به تلك الخلوة الطويلة فتغيرتْ نظرتهم إليه، وعظُم في نظرهم... وبلغ الرجلُ لدى الأمير ما يشبه مرتبة الوزير حتى أصبح الرجلَ الذي يخاطبه في كل الشؤون... وازداد الزَّوزني رفعة وعظمة حتى آل إليه وحدَهُ تصريف الأمور».

سبحان مغيِّر الأحوال!

هكذا احتل الزَّوزني المكانة التي كان يطمح إليها، وسينطلق من هذه الثقة ليدير شؤون الدولة بل ليدير السلطان مسعوداً نفسه!

لقد أقام السلطان مسعود بعد وفاة والده الفترة من رجب سنة ٤٢١هـ حتى شهر ذي الحجة متنقلاً بين مدينة «هَرَاة» و«بَيْهق» و«بَلْخ»، ثم توجه من «بَلْخ» ليصل إلى عاصمة مُلْكه «غَزْنة» في جمادى الأولى سنة ٤٢٢هـ[2]. كان الوزير الأول بجانبه وساعِدُه الأيمن في تلك الفترة أبو سَهْل الزَّوزني، ففي مدينة «بَيْهق»، مثلاً، نرى الزَّوزني يجلس رئيساً للديوان ويسمع مظالم الناس وشكاواهم؛ يقول السلطان مسعود بعد أن استمع إلى تلك المظالم والشكاوى[3]: «فَلْيَذْهَبْ {أصحاب الظلامات} لمقابلة أبي سَهْل الزَّوزني بالديوان ليخبروه ما يعلمون... ليعرِضَ الأمر علينا فنأمرَ فيه بما ينبغي... فأبلغ أبو سَهْل {بعد أن لقي أصحاب الظلامات} حقيقة الأمر للأمير، فأعيدَتْ إليهم أملاكهم، وأصبحَتْ لهم المنزلة المرموقة».

---

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، الصفحات ٢٥، ٣٧، ٤٧، ٦٦، ٢٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٨-٣٩.

**التَّخَلُّص من أعدائِه وسَعْيِه إلى استقرار الأمر لمسعود وخَلْع أخيه محمد:**

لقد كان الأمير محمد رجلاً ضعيفاً موازنة بأخيه مسعود، ومع أنَّ «الوزراء الثلاثة» قد بايعوه بالـمُلْك، فإنهم لما رأوا تقدُّم مسعود إلى «غَزْنة» وتوقُّفه في «هَراة» فترةً علموا أن الأمر لا شك صائر إليه، لقوَّته خاصة، وأنه كـان يقود جيشاً، ويفتح أمصاراً في وقت وفاة والده، فتراجعوا في موقفهم، واتجهوا إلى «هَراة»، وبايعوا مسعوداً مَلِكاً، ثم قاموا هُمْ بخلع الأمير محمد، وسجنه في قلعة «غَزْنة».

لكن وجود الوزراء الثلاثة، على الرغم من مـبايعتهم، يثير شكوك السـلطان مسعود ومخـاوفه، ولاشك أن دوراً مهمّـاً قام به أبو سَهْل الزَّوزني، فـقد أوغر صدر صـديقه السلطان ضدهم ـ وهو مـحِقٌّ ـ لتوجُّس السلطان خيـفة منهم أولاً، ولهوًى في نفـسه، وانتقاماً لها ثانياً، فماذا فعل؟ كأني به يتمثل بالبيت المشهور:

يالكِ مـن قُـبَّـرةٍ بمَعْـمَـرِ خَلا لك الجَوُّ فبِيضي واصْفِري

لقد بدأ بالتـخلُّص من هؤلاء الوزراء الثلاثة واحداً واحـداً. ها هو ذا البيهقي يصـفه بعد تقـريب السلطان مسـعود له بأنه «قد أصـبح المرجع الأول في كلِّ أمرٍ فـتحكَّم في الرقاب، ومَلَكَ ناصية الأمور»(١).

نعم! لقد تحكَّم في الرقـاب! وبدأ بأعدائه الثلاثة الذين حاربوه وعـذبوه وسجنوه في عهد عزهم زمن ولاية السلطان محمود، وها قد آن وقت الانتقام، فكيف تم له ذلك؟

١- "علي قريب"، كبير الـحُجَّاب(٢):

بِتَدبير من أبي سَـهْل الزَّوزني أُدخِلَ "علي قريب" على السلطان مسـعود ببلاطه في «هَراة»، وأُمِرَ القـائد الأعلَى غازي بأن يذهب جَمْعٌ غـفير من الفـرسان فينهبـوا كل ما يوجـد برحله، وقام غـازي بما طُلب إليه أداؤه، وبعـد عودة الوزير "علي قـريب" من السلطان «حمله الفراشون {وأخاه} على ظهورهم؛ لأنهما كانا مـصفَّدَين بأغلال ثقيلة،

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٥٢-٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ينظر الخبر مفصَّلاً بين الصفحتين ٥٠ و٨٥.

وكان هذا آخر العهد بهما».

٢- الوزير حَسْنك[١]:

كما ذكرت سابقاً، فقد كان الوزير حسنك خصماً لدوداً للزّوزني أيام وزارته، إذ كان الأول يعمل على الحط من شأنه، ويوغر صدر السلطان محمود عليه[٢]، كما كان حسنك رجلاً متغطرساً متعالياً؛ فقد سبق أن قال لعبدوس؛ أحد خاصة مسعود الأمير[٣]: قُلْ لأميركَ: إنني أفعلُ كلَّ ما أفعلُ بأمرٍ من مولايَ {السلطان محمود} فإذا نلتَ يوماً سرير المُلْك فَمُرْ بشنق حسنك!»[٤].

وعندما تولَّى مسعود المُلْك جاؤوا بحسنك الوزير من «بُست» إلى «هَراة» فسلَّمه أبو سَهْل الزّوزني لخادمه «علي رايض» فأذاقه هذا من أنواع الذل والهوان ما أذاقه[٥]؛ «لأنه لم يكن وقتئذ يُسأل عنه! فقد جرى عليه ما جرى من التَّشَفِّي والانتقام!».

وحينما سار السلطان مسعود من «هَراة» قاصداً «بَلْخ» كان «علي رايض»[٦]: «يسوق حسنك مقيداً، ويهينه انتقاماً منه، وتشفِّياً فيه، وتعصباً عليه». بل كان يقول: «ما أنزلتُ به سوى عُشر ما كان يأمرني به أبو سَهْل من العذاب!».

يقول البيهقي:[٧] «ولقد وقف السلطان في "بَلْخ" وألقى {أبو سَهْل} في رُوْعه أنه لابد من شنق حسنك.. فقال السلطان لأبي سَهْل: لابد من حُجَّة تجيز قَتْلَ هذا الرجل، فأجاب أبو سَهْل: أيُّ حجة أكبر من كونه قُرمطِيّاً قبِلَ خلعة المصريين {الفاطميين} مما أدى إلى استياء أمير المؤمنين القادر بالله فانقطع عن مكاتبة السلطان محمود؟... قال السلطان: سوف أفكر في الأمر؟»

(١) البيهقي، تاريخ، ينظر خبر شنق حسنك بين الصفحتين ١٨٩ و ٢٠٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ٦٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٩١.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٩١.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٩١.
(٦) المصدر نفسه، ص ٩١-١٩٢.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

كلاهما له هوى في القضاء على حسنك، وكلاهما له سببه، كما مرَّ!

ويمر الوزير "حسنك" بمحاكمة شكلية سياسية دينية مالية، ليس الهدف من ورائها سوى تعذيبه نفسياً وتجريمه.

ولعل من المفيد ذِكْره هذا الحوار المهم الذي دار في إحدى جلسات محاكمة الوزير حسنك؛ يقول أبو سَهْل[1]: «كيف يسوغ لمولانا أن يخاطِب مثل هذه الكلب القرمطي الذي سيشنَقُ بأمر أمير المؤمنين بهذا الكلام؟ فيردَّ عليه حسنك: «إني لا أعرف مَن هو الكلب. . . إن هذا السيد الذي يخاطبني بهذا الأسلوب قد مدحني بشعره، ووقف على باب قصري. أمَّا حديث القرمطي فالأَوْلى أن يوجَّه إليه؛ لأنهم اعتقلوه، ولم يعتقلوني من أجل ذلك».

ألا يتضح من هذا النص وجه من وجوه أبي سَهْل الزَّوزني الشاعر المدَّاح، المشكوك في عقيدته، المعتقل من أجلها أيام السلطان محمود، إن صحَّت رواية حسنك؟!

لكن الزَّوزني - دون شك - يريد رأس حسنك بأيِّ ثمن، ولو بالكذب! لقد أمر بإلباس رجلين من رجاله ملابس السُّعاة، كأنهما آتيان من بغداد، ومعهما رسالة من الخليفة يقول فيها:[2] «يجب صلبُ حسنك القُرمطي وقتلُه رمياً بالحجارة حتى لا يجرؤ أحد بعد ذلك على ارتداء خلعة الفاطميين!»

«وبعد أن مُهِّدت الأمور، ركب السلطان مسعود للصيد لثلاثة أيام. . . وكان ذلك يوم الأربعاء ليومين بقيا من شهر صفر سنة ٤٢٢هـ. وأمَرَ وهو في المدينة صاحب شرطتها أن يقيم مشنقة مما يلي مصلَّى «بَلْخ». . . ويوم الشنق جاء أبو سَهْل الزَّوزني: «ممتطياً جواده إلى قرب المشنقة، وتحدَّث أحد حاشيته مخاطباً حسنك: «إن السلطان يقول: إن هذه أمنيتك التي كنت تطلبها بقولك لنا: «إذا ما تبوأت سرير المُلْك فاصلبني، وقد آثرنا الصفح عنك بَيْدَ أن أمير المؤمنين كتَبَ يقول: إنك أصبحت قرمطياً، وأمَرَ أن يصلبوك»[3]

(١) البيهقي، تاريخ، ص ١٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

وشُنِق حسنك وصُلِبَ، وأبو سَهْل الزَّوزني واقف مستمتع بما يرى أمام جَمْع غفير من أهل «بَلْخ»؛ فقد تحقق له ما أراد من الانتقام من خصمه اللدود، بل خصمه الأول، حسنك.

لقد كان الزَّوزني سياسياً شرساً فيه من أخلاق قابوس بن وَشْمكير ما ذكره ابن خَلِّكان من أنه «مرّ السياسة، لا يساغ كاسُهُ، ولا تؤمن بحالٍ سطوتُهُ وباسُهُ» لعل هذه القسوة قد استفادها ـ كما قلت من قبل ـ من بلاط قابوس.

ولعل مما يدل على تلك القسوة والصَّلَف ما يذكره البيهقي من أن أبا سَهْل:[1] «. . . استضاف ضيوفاً بعد الشنق، وبعد أن أكلوا وشربوا، وكان قد أوعز إلى خدمه بأن يأتوا برأس حسنك موضوعاً في طَبَقٍ عليه غطاء، خاطب الحاضرين قائلاً: «لقد أحضروا لنا فاكهة في غير أوانها حتى نأكل منها» فقال الجميع: أجَلْ! فلنأكل منها، فقال: أحضِروها، فجيء بالطبق ورفعوا عنه الغطاء بعيداً، وإذا هو رأس حسنك!»

أليست هذه القصة دليل عُنف وصَلَف وغِلظة وشَراسة وقَسوة قلب؟!

ولعل أروع ما في خبر حسنك مقولة والدته، وقد مرَّت به مصلوباً:[2] «يا لوَلَدِي من رجل عظيم! يمنحه ملك كالسلطان محمود عالَم الدنيا، فيمنحه ملك آخر كالسلطان مسعود عالَم الآخرة»!

وهكذا أزاح الزَّوزني الرجل الثاني في دولة السلطان محمود عن طريقه، ولم يبق إلاَّ الثالث!

٣- الأمير عضد الدولة أبو يعقوب يوسف، عم السلطان مسعود:[3]

ما من شك أن هذا الأمير كان أحد أركان وزارة أخيه السلطان محمود الغزنوي، بل كان من المؤيدين لارتقاء الأمير محمد بن محمود العرش بعد أبيه؛ ولذلك ولاَّه محمد

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٢٠١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٢، وهي مقولة تذكّر بقصة صلب عبدالله بن الزبير ـ رضي الله عنه ـ ومقولة والدته عنه.

(٣) المصدر نفسه، ينظر الخبر على الصفحات ٢٧٠ وما بعدها.

القيادة العامة للجيش، وهذا بطبيعة الحال مما أسخط السلطان مسعوداً عليه. ليس هذا فحسب، بل كان الأمير يوسف يراسل أعداء السلطان مسعود. فلمّا وصل الأخير إلى «غَزْنة» قادماً من «بَلْخ»، وبمشورة أبي سَهْل، دبَّر الأمر لعمِّه يوسف، وأُلقِيَ القبض عليه، وسِيقَ إلى قلعة «سكاوند»، وبقي بها حتى مات سنة ٤٢٣هـ.

وبهذا السجن صفا الجو لأبي سَهْل الزَّوزني في بلاط السلطان مسعود. وها هو ذا الآن وسلطانهُ في عاصمة الدولة: «غَزْنة» فكيف كانت حياته في ذلك البلاط؟

بعد أن قضى السلطان مسعود على رؤوس وزارة والده، تفرَّغ لتعيين وزراء جدد ممن يدينون بالولاء له، ويخلصون لدولته، وكان ـ دون شك ـ المستشارَ الأولَ في هذه الدولة هو أبو سَهْل الزَّوزني، يقول البيهقي:[1] «كان أبو سَهْل الزَّوزني إذ ذاك هو الوسيط في الأمر، والمرجع الأول في كل شيء من أخذ وعطاء، ومصادرات ومواصفات، وبيع وشراء، وغير ذلك، وكان السلطان أكثر ما يختلي به وبعبدوس».

لذلك نرى الزَّوزني يبدأ أول ما يبدأ، عندما كان في «هَراة» سنة ٤٢١هـ، بإرسال رسالة سلطانية[2] مع بعض رجاله يستدعي فيها الأستاذ الرئيس أحمد بن حسن، وهو أديب «لم يكن أحد من الكتَّاب في ذلك العصر يرقَى لمنزلته في التَّرسُّل والإنشاء». وكان الهدف من استدعائه إسنادَ الوزارة إليه. فلما وصل إلى «بَلْخ» ـ وكان السلطان قد وصلها قادماً من «هَراة» ـ استراح من سفره، ثم دارت الأحاديث في شأن الوزارة بالمشافهات، وقد أجاب الأستاذُ الرئيسُ أبا سَهْل الزَّوزني على مشافهته ـ وكان المفاوضَ المفوَّضَ من قِبل السلطان مسعود:[3] «إني كَبِرْتُ ولا أستطيع القيام بهذا العمل أبداً» وينبغي أن تكون الوزارة لك. فيردُّ الزَّوزني: لست أهلاً لهذا العمل! فقال الأستاذ الرئيس: يا سبحان الله! ألم تَقُمْ بكل تلك الأعمال، ودبَّرْتَ شؤونَ الملك منذ أن قابلتَ السلطانَ في «دامغَان»؟! ولكن الأستاذ الرئيس أحمد بن حسن قبل الوزارة بعد

(١) البيهقي، تاريخ، ص ١٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٧-١٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

إقناع السلطان مسعود له، وإلحاحه عليه.

وبعد أن استقر حال الأستاذ الرئيس أحمد بن حسن في الوزارة، بدأ في اختيار أعضاء «وزارته» فكان أن استدعى رئيس ديوان الرسائل؛ أبا نصر مُشْكان... وأرسله بمشافهة سرِّية إلى السلطان مسعود يقول له[1]: «إن أعمال العرض كما بيَّنَ العبد لمولاه، وإنَّ لأبي سَهْل الزَّوزني حرمة، وقد صار وجيهاً، فإن رأى مولانا فليأمر باستدعائه، ثم يخلع عليه، ويكلّفه بالقيام بهذا العمل، فإنه من أهم الأعمال. هذا وسيقدِّم العبد كل ما يعرف من المعونة والإرشاد حتى يسير أمر الجيش في نظام».

«وذهب أبو نصر ـ رئيس ديوان الرسائل ـ فبلَّغ الرسالة الشفهية إلى السلطان مسعود، فأشار السلطان إلى أبي سَهْل بالتقدم، وكان جالساً مع الندماء، فكلمه قليلاً، ...، ثم انصرف فذهب به اثنان من الحجّاب... إلى خزانة الملابس حيث ألبسوه خلعة فاخرة للغاية، أعِدَّتْ له ليلاً، من جملتها مِنْطَقة ذهبية بسبع مئة مثقال، فمَثُلَ أمام السلطان وأدَّى التحية والاحترام، فقال له السلطان: بورك لك: اذهب إلى الوزير ولتعمَلْ بمشورته في تنظيم أمور الجند، فإنه من أهم الأعمال، فقال أبو سَهْل: سمعاً وطاعة، ...، وذهب رأساً إلى ديوان الوزير، وأجلسه بجواره، وتحدَّث إليه في لطفٍ كثير».

وهكذا أصبح أبو سَهْل الزَّوزني رئيس ديوان العرض أو ديوان الجند، وصار لقبه «العارض».

هناك ثلاثة أمور ينبغي أن أشير إليها قبل أن أتحدَّث عن أول أعماله في ديوان العرض:

١- أن فضلاً لا ينكر قام به أبو سَهْل الزَّوزني في خدمة سلطانه مسعود، فالأخير مَدِين له بهذا الفضل، وهذا واضح مما مر تفصيله.

٢- أن شخصية السلطان مسعود، إضافة إلى عدم قوَّتها، وربما حنكتها، تعتمد على

(١) البيهقي، تاريخ، ص ١٦٩ وما بعدها.

قدرات أبي سَهْل الزَّوزني اعتماداً بعيد الحدود.

٣- أن الوزير أحمد بن حسن كان في عهد السلطان محمود الغزنوي مسجوناً في إحدى القلاع، وأطلِقَ سراحه في عهد السلطان مسعود، وراسله الأخير، واستدعاه بإشارة من الزَّوزني، ثم عُين الوزير الأول بعد جدال بينه وبين الزَّوزني، وبعد رفض الأخير للوزارة، لذلك فإن الوزير الأول أحمد بن حسن مَدين بالفضل للسلطان، ولأبي سَهْل، ولذلك فمداراتهما والاستجابة لما قد يقترحانه أمر يوجبه سبق الفضل لهما في إطلاق سراحه من القلعة أولاً، وتعيينه وزيراً ثانياً؛ بمعنى آخر: لقد كان على مكانته العلمية ونزاهته أسير تلك الأفضال. كما أن السلطان مسعوداً والوزير أسيرا أفضال الزَّوزني أيضاً؛ ولهذا فقد كان له من السلطة والقوة ما لم يكن لشخص آخر في عهد السلطان الغزنوي مسعود في فاتحة عصره. لذلك فقد كان هم الزَّوزني الأول ـ مستغلاً هذه المكانة ـ الانتقام من «المحموديين» ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فبعد أن تخلّص من الوزراء الثلاثة: علي قريب، وحسنك، والأمير يوسف، التفت أبو سَهْل بعد تولِّيه ديوان العرض إلى النواحي المالية لهؤلاء، وغيرهم، فدبّر مع مسؤولي ديوانه، سرّاً، وجوب استرجاع أموال البيعة، والصِّلات التي منحها الأمير محمد {بن محمود الغزنوي} مدعياً أن من الحيف أن يُبذَل للجيش من أجل أمرٍ لم يتم ـ وهو استمرار الأمير محمد في المُلْك ـ أكثر من سبعين أو ثمانين ألفَ ألفِ درهم للأتراك والعرب وأصناف الجند. وزيّن هذا الأمرَ للسلطان، وقال[1]: «إن المحموديين؛ لخداعهم وريائهم؛ لا يرغبون أن يسترد السلطان هذه الأموال». ولقد وجد السلطان مسعود في استرداد هذه الأموال هوًى في نفسه فقال: «حسناً». واستشار الوزير الأول أحمد بن حسن في الأمر فاعترض، ثم ـ لغلبة أبي سَهْل الزَّوزني، وسلطته عليه ـ وافق على القرار في نهاية الأمر.

وهكذا استمرت مكانة أبي سَهْل الزَّوزني في بلاط السلطان مسعود الآمر الناهي والمدبِّر، ولكن دوام الحال من المحال، كما يقول المثل.

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٢٨٢-٢٨٥.

**غضب السلطان مسعود عليه وكف يده وسجنه**[1]:

تابع الزَّوزني خطته الصارمة في تتبُّع «المحموديين» واجتثاث شأفاتهم، فاتجه هذه المرة إلى أمير خُوارزم: «ألتـون تاش» لكي يقضي عليه؛ يقول البيهـقي: «سمعت من رئيس ديوان الرسـائل، أبي نصـر مُـشْكان، أن أبا سَـهْل الزَّوزني أوقـع في روع السلطان أن «خُوارزم شاه، ألتون تاش، ميَّال إلى السوء. . . وله الخزائن والأموال الوفيرة إلى جانب مُلكه الواسع وجنده وعُـدَّته، فلو قُضِي عليـه، وفوِّض الأمر فـي بلاده «خُوارزم» إلى معتمد من قِبَل السلطان لغنمت الدولة دولة عظيمة، وخزانة عامرة، وجنداً كثيراً. فقال السلطان مـسعود: ومـا الحيلة في ذلك؟ إذ ينبـغي أن يكون هنالك جيش وقـائد عظيم للقيـام بهذه الأعـمال، فـقال أبو سَهْل: هذا عـمل يسيـر، بشرط أن يظل الأمـر سراً مكتوماً؛ وذلك بأن يكتب السلطان بخط يده خطاباً إلى القائد «مَنْـجوق»، أمير الجيوش في خُوارزم، وهو من الموالين للحضرة السلطانية {هناك} والمتعطشين لدم «خُوارزم شاه» فيـدبِّر القبض عليه وقـتله. . . فقـال السلطان: نِعْمَ الرأي! ففعل ذلـك، وكتبَ بخطِّه مِلْطَفة {رسالة مستعجلة} إلى مَنْجوق سراً.

قال أبو نصـر ـ رئيس ديوان الرسائل: ولكن السِّـر فشا، وباح السـلطانُ به إلى أحد خاصته، وهو «عبـدوس»، بعد إرسال الملطفة، فأسَرَّ «عبدوس» بـالخبر إلى كاتم سره: أبي الفتح الحاتمي، وأسرَّ الأخير بالخبر إلى صديقه: «محمد مَسْعدي» وكيل خُوارزم شاه في بلاط مسعـود، «ونال الحاتمي على ذلك أجراً حسناً». وكـتب مَسْعدي «مُـعَمَّاة» أو «شفـرة» إلى سيِّده في خُـوارزم فافتـضح الأمر، وقُتل «مَنْجـوق»، ولا شك أن رسالة السلطان وقعت في يد خُوارزم شاه. وهكذا أوقع أبو سَهْل الزَّوزني السلطان مسعوداً في أزمة سياسية خطيرة! لقد حاول السلطـان في أول الأمر أن يخفي الخبر عن علاقته بهذه المؤامرة، وأن يزعم عدم علمه بها، ولكنه ـ لكي يجد حلاً يخرجه من عداء محتوم بينه وبين ولاية خُوارزم ـ استدعى رئيس الكتَّاب، وقال له:[2] «حتى متى أخفي عنك يا أبا

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٣٣٣-٣٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

نصر الحقائق؟! إنَّ أبا سَهْل هو الذي أوقعنا في هذه الورطة، فصدَرَتْ بخطِّنا رسالة فيها كذا وكذا» وبلغ الأمر الأستاذ الرئيس الوزير أحمد بن حسن، فعلم الأخير بالسر، وعرف خطورة الموقف، فقال للسلطان: إن أبا سَهْل لم يحسن صنعاً على هذا التدبير الخاطئ! فقال السلطان: لقد كان ما كان! فما الحيلة الآن؟ فتولى الوزير الأمر بمكاتبات دبلوماسية إلى خُوارزم شاه عن طريق وكيله في البلاط؛ محمد مَسْعدي، زاعماً أن ما حدث قد تم دون علم السلطان، وبتدبير من أبي سَهْل الزَّوزني. لقد أصاب السلطانَ شديدُ الندم على موافقته على اقتراح أبي سَهْل، ولكي يستريح ضميره قليلاً فقد أحضر الزَّوزني «وعنَّفه، وأهانه، وقال له: إلى متى أحتمل وزر أخطائك؟ لآمرنَّ بضرب عنقك إن تكلمت بعد هذا في حضرتي في ما لا يختص بعمل العرض»[١].

لقد أراد السلطان بهذا التعنيف أن يحد من سيطرته وسلطته واستحواذه على الأمور. لكن السلطان مسعوداً لم يكتف بذلك عندما شرح له الوزير أحمد بن حسن تعقيدات الموقف، وصعوبة الخروج منه إلا بحلول جذرية تمس الزَّوزني نفسه. لقد قال الرئيس الوزير:[٢] «إن أبا سَهْل هذا مصدر كل هذا الفساد، و«ألتون تاش» أمير خُوارزم ممتعض منه، وهو يعلم أن هذه الرقعة أو الملطفة، ولو أنها مكتوبة بخط السلطان، فما هي إلا من دسائس أبي سَهْل أجراها على يد السلطان وبعث بها {إلى مَنْجوق} فينبغي أن يكون هو فداء لهذا الأمر بأن يأمر بإقالته. فقال السلطان: نِعْم الرأي! سآمر غداً باعتقاله، وعلى الوزير أن يأخذ الحيطة عليه، وعلى أتباعه، كي لا يفلت من اليد، ولا يضيع شيء.

قال رئيس ديوان الرسائل: وفي اليوم التالي... أرسلْتُ الكتب بسرعة إلى «مَرْو»، و«زَوْزَن»، و«نَيْسابور»، و«غُور»، و«هَراة»، و«باذغيس»، و«غَزْنة»، بشأن القبض على رجال أبي سَهْل، ومصادرة أمواله. وبعد أن تم ذلك استدعى الأستاذُ الرئيسُ الوزيرُ أحمدُ بن حسن أبا سَهْل الزَّوزني، ونوابَ ديوان العرض، وطلبَ منهم الحسابات والقوائم الخاصة بالجيش... وأمرَ، سِراً، ليركب صاحب النَّوبة، ويذهب إلى دار أبي سَهْل...

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٣٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٣-٣٤٤.

فذهبوا وصادروا سرايَ أبي سَهْل. . . وأمر الوزيرُ أن يُساق أبو سَهْل إلى «قَهَنْدَز» فأركبه حاجب النَّوبة بغلة، وبعث به في حراسة جمٍّ غفير من الفرسان والرَّجَّالة إلى «قَهَنْدَز». . . وسجنوه هناك، ولقي بـهذا جزاء ما قـدَّمت يداه. ثم أوعز الوزير إلى محـمد مَسْعدي، وكيل خُوارزم شاه في بلاط مـسعود، أن يكتب رسالة إلى سيِّده يقول فـيها: «إن أبا سَهْل قد ارتكب خيـانة، وأثار فساداً في المُلْك حتى أدّى الأمر إلـى دسٍّ الدسائس في حق شيخ عظيم كخُوارزم شاه، ولم يقف عند هذا الحد، بل أخذ يكيد له وللآخرين، وذلك منذ أن التحق بالبلاط إلى أن أقـصِيَ عنه ملوماً محسوراً، فقـد صحَّت نية السلطان على كفِّ يده عن العمل بديوان العرض واعتقاله؛ ليأمن الملك وخُدَّامه من دسائسه وشروره.

ولم يكتف السلطان بذلك، بل أمر وزيره أن يكتب رسالة بتوقيعه موجهة إلى «ألتون تاش، سلطان خُوارزم» يشرح فيها بالتفصيل مـا حدث وكأنه يعتذر لتعود العلاقات إلى طبيعتها[1].

إن القارئ لهذه الرسالة يحسُّ فيها نَفَسَين: نَفَس السلطان مسعود من طَرْف خفيٍّ، لا كرهاً للزَّوزني، بل خوفاً من توتر سياسي مع «ألتون تاش» أمير خُوارزم.

أمَّا النَفَسُ الثاني فهو نَفَسٌ مشترك بين الوزير أحمد بن حسن، ورئيس ديوان الرسائل أبي نصر مُشْكان، وقد بَرِمَا بتصرفـات أبي سَهْل الزَّوزني واحتوائه للسلـطان دونهما، لهذا نسمع هذه النغـمة الصارخة في حق الزَّوزني داخل هذه الرسـالة حيث تقول على لسان السلطان:[2] «فإنا بعـد أن نهضنا من «الرَّي» لضبط حـاضرة مُلْك والدنا، وبلغْنَا «دامَغان» التحق بنا أبو سَهْل الزَّوزني، وكان قد خَدَمنا في وقتٍ ما، وأصابته في ولائنا محنة كبرى، وظلَّ بقلعة «غَزْنَة» [مسجوناً] فتراءَى لنا كأخلص العبيد وأشفقهم إذ ذاك، ولم يكن، وقتئذٍ، في حضرتنا أحدٌ من شيوخ الدولة ليؤدي خدمةً، أو يدبِّر أمراً، وكنا مزمعين السير لأمر خطير، وإذ كـان حينئذٍ مقدَّماً على الآخرين، فكان ولابد أن يتكلم في كل باب، وكنّا نزيِّنُ ما يقـول بموافقتنا، فَعَلَتْ بذلك منزلتُـهُ. . . وأخذ هذا الرجل

---

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٣٤٧-٣٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

يدبِّر الأمور. . . حتى بلغَ الحال به إلى أن أخذ يبدي ترفُّعاً. . . ولكنَّا قطعنا يد تلك المحنة {وعيَّنَّا أحمد بن الحسن وزيراً}، وأقمنا أبا سَهْل هذا على عمل العرض حتى يشتغل بأمر واحد، ويستريح مجلسنا من دلالِه وخيلائِه، ولكنه سَدَّ طريق الرشد على نفسه، ولم يفارقه ذلك الغرور الذي كان مستولياً عليه، وتمادى في دلالِه وخيلائِه حتى دميتْ قلوب أعيان حضرتنا من فَعالِه. . . وفضلاً عن ذلك فقد كان يحيكُ الدسائس. . . ومن ذلك ما كان في حقكم وأنتم لنا بمنزلة الأب والعمِّ. . . فلما جاوز حدَّهُ، وثبتَتْ لدينا خياناته الكبرى، أمرنا بكفٍّ يده عن أعمال العرض فسجنوه في مكان ما، وصادروا جميع ممتلكاته».

رسالة لا تحتاج إلى تعليق في المغزى والهدف!

ولكن يبدو أن هذه الرسالة من السلطان مسعود إلى خُوارزم شاه لم تُجْدِ! فقد كان الأخير «يتلوَّى كَمَداً». غير أن السلطان مسعوداً عمد إلى وسيلة أخرى يُظهر فيها حسن نيته، فسيَّر جيشاً يسير مع جيش خُوارزم شاه إلى «جيحون». . . لقتال «علي تكين». ولعل هذا أزال التوتر الذي سبَّبَه أبو سَهْل الزَّوزني. وحتى لو بقي التوتر، فإن اللَّه ـ جلَّ شأنه ـ قد حسَمَ الأمر، فقد «أصِيبَ خُوارزم شاه في تلك المعركة بسهم، ولقي حتفه في الليلة التالية»![1].

ويبدو أن أبا سَهْل الزَّوزني بقي في سجنه فترة قصيرة حتى تهدأ الأمور في خُوارزم، ثم أُطلق سراحه أواخر سنة ٤٢٤هـ. والدليل على ذلك أننا نجد السلطان مسعوداً يبحث عن شخصية قوية من بين رجاله ليعيِّنه وكيلاً لولاية «الرَّي» بدلاً من وكيلها المُقال «طاهر الكاتِ»، فيعرض عليه وزيره بعض الأسماء ومن بينها اسم أبي سَهْل الزَّوزني. والمنطق أن لا يُعرض اسمه، ويُرشح ليتولى مركزاً مهمّاً كوكالة «الرَّي» وهو في السجن. وعلى كلٍّ فقد رفض السلطان تعيينه لتوريطه إياه في مؤامرة خُوارزم؛ يقول:[2] «وأما أبو سَهْل الزَّوزني فإنه ليس أهلاً لأيّ عمل كبُرَ أم صغُرَ إلاّ السعي بالنميمة والفساد وتخليط

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٣٤٩-٣٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤١٢.

الأمور! أمَا يكفي ما كان منه من الخيانات في حق خُوارزم شاه، وفي الأمور الأخرى؟».

أقول: أولَمْ يكن كل ما خطَّطه الزَّوزني بموافقة السلطان؟ ألَمْ يكتب الأخير الرسالة إلى «مَنْجوق»، قائد جيش خُوارزم، بخط يده؟ ولكن، عندما لم تنجح الخطة، تنكّر السلطان للزَّوزني، بل سجنه! تلك هي السياسة!

أيضاً فإن السياسة لها أحكام! فعندما أراد السلطان الخروج إلى «خراسان» لتهدئة بعض الاضطرابات فيها نجده قد رضي عن أبي سَهْل الزَّوزني ـ وهو الخراساني ـ بل زاد على الرضا فجعله نديماً. نعم: فهو الآن في حاجة ماسَّة إلى خبرته وصِلاته وحنكته في منطقته «خراسان»![1].

وبقي أبو سَهْل الزَّوزني بعد ذلك في معية السلطان ومنادماً له، بل كان مستشاراً؛ وذلك بين سنتي ٤٢٥ و٤٣١هـ. يقول البيهقي:[2] «فإنَّ السلطانَ كان شمل أبا سَهْل برضائه العالي، وعاد إلى البلاط نديماً».

وفي سنة ٤٣١هـ يعود أبو سَهْل الزَّوزني إلى الواجهة السياسية، إذ تختطف المنية أبا نصر مُشكان ـ رئيس ديوان الرسائل في عهدي السلطانين محمود الغزنوي، وابنه مسعود ـ يذكر البيهقي أن السلطان عقد اجتماعاً سريّاً مع أبي سَهْل الزَّوزني، وعيَّنَهُ رئيساً لديوان الرسائل، كما عيَّن أبا الفضل البيهقي ـ المؤرخ ومصدرنا هنا ـ نائباً له. كان ذلك في اليوم العاشر من شهر صفر عام ٤٣١هـ.

يقول البيهقي ذاكراً مراسم التعيين[3]: «واستقر الأمر، وجاء أبو سَهْل، وجلس في ركن الحديقة حتى جاء وقت لبس الخلعة، وكانت فاخرة. وقد ذهب بخلعته إلى البيت ووفد عليه العظماء مهنئين، فإنه كان عظيماً حقّاً. وجلس في الديوان بخلعته يوم الأربعاء الحادي عشر من صفر، وأخذ يباشر عمله، وكان بعيداً كل البعد عن هذه الأمور، فبذلتُ غاية الجهد لأحفظ له هيبته ومكانته».

---

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٣٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٢، وتنظر الصفحتان ٥٠٥ و٥١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٦١-٤٦٢.

وهكذا يعود أبو سَهْل الزَّوزني!

ويستولي على قلب السلطان!

وكما عاد قابوس بن وَشْمكِير إلى الحكم فترة ثانية!

يعود أبو سَهْل الزَّوزني إلى بلاط السلطان مرة ثانية!

ورأسَ للسلطان ديوانين: العرض والرسائل!

وسجن مرتين، ونجا منهما!

ما أقوى شخصية هذا الزَّوزني على الرغم من اختلافك معه في طرائقه وأساليبه الملتوية أحياناً للوصول إلى القمة!

لقد دامت رئاسة الزَّوزني لديوان الرسائل حتى توفي السلطان مسعود مقتولاً على يد ابن أخيه أحمد بن محمد بن محمود الغزنوي في جمادى الأولى عام ٤٣٣هـ.

ما من شك في أن الزَّوزني قد ترك الديوان، بل هرب أو اختفى؛ إذ تولى الأمر بعد السلطان مسعود أخوه محمد؛ عدو الزَّوزني، والسبب في إقصائه عن العرش، غير أن الأمير محمداً قُتِلَ على يد ابن الأول، مودود بن مسعود، في السنة نفسها، ومن ثم تربَّع مودود على سرير الملك.

### أين ذهب الزَّوزني؟

يروي البيهقي خبراً يدل على أن السلطان مودوداً ربما ولَّى الزَّوزني ديوان الرسائل أيضاً؛ يقول:[1] «. . . وأذكر أني كنت جالساً عند ـ الوزير، وكان أبو سَهْل الزَّوزني لم يصل بعدُ من «بُسْت» فسألني: متى يعود أبو سَهْل؟ فأجبتُهُ بأنه لم يصل خبرٌ من «بُسْت»، ولكنه ينبغي أن يصل خبر خلال عشرة أيام، فقال: وهل يفوض إليه السلطان {مودود} ديوان الرسائل؟ فقلتُ: ومَن أليقُ منه؟ وقد كان يشغل هذا المنصب على عهد السلطان الشهيد {مسعود}؟».

أظن ظنّاً قد يصل إلى الجزم أنه تولَّى هذا المنصب، بل ربما تولَّى منصب الوزارة؛

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٣٥٠-٣٥١.

لأن البيهقي يروي خبراً ذا صلة به في عهد السلطان مودود، يدل على أنه صاحب سلطة ونفوذ أكبر من سلطة رئيس ديوان الرسائل؛ يقول، وهو يتحدث عن أبي نصر الصيني وما أُسنِد إليه من أعمال، أساء إدارة بعضها:[1] «. . . وانتهى أمره بأن بعثه أبو سَهْل الزَّوزني معتقلاً في إحدى قلاع الهند في عهد السلطان مودود؛ ذلك لأن الزَّوزني كان يبغضه، فدبَّر له من المكايد ما أدَّى لإبعاده وسجنه إلى أن مات هناك.»

لا ندري بعد ذلك عن حياته السياسية شيئاً في ما لدينا من مصادر. وإذا قدَّرنا أنه عمل في بلاط السلطان مودود حتى وفاته فهذا يعني أنه بقي في الواجهة السياسية في الدولة الغزنوية حتى سنة ٤٤٠هـ، وهي سنة وفاة السلطان مودود، رحمه الله.

## شخصيَّتُه من خلال رأي البيهقي فيه:

إنّ من قرأ سيرة حياة الزَّوزني السابقة يخرج بانطباع عامٍّ عن شخصيته، ولكني وجدت البيهقي ـ رحمه الله ـ يخصه بنصوص يتحدث فيها عن شخصيته عن قرب، وبوضوح ما بعده وضوح، فرأيت أن أدوِّن بعضها لتضيف إلى ما سبق تصوُّره عن هذا الرجل وحياته، وسأكتفي ببعض الأمثلة حتى لا تطول المقدمة:

١- يقول البيهقي وهو يكتب تاريخه في آخر حياته:[2] «والآن وقد مات الزَّوزني، والجماعة التي كانت تحيك له تلك المكايد، ورمَوه بسوء المعتقد، فقد عاشرتُهُ قرابةَ ثلاثة عشر عاماً أو أربعة عشر، وخبرتُ أحواله، فما سمعت قط منه كلاماً يمكن أن يكون دليلاً على سوء عقيدته، وهذا كل ما أعرفه عنه، وأشهد به يوم القيامة، وسيلقى مَن دبَّروا له تلك المكايد ربَّهم يوم الحشر أيضاً، ويجيبون عمّا يُسألون، واللَّه يعصِمْنا وجميعَ المسلمين من الحَسَد».

٢- ثم يقول في مكان آخر من كتابه:[3] «. . . ورغم أني كنت أكره هذا الرجل فإني لن أخوض في التحدث عنه بأيِّ حال، ولن أسوق في هذا التاريخ. . . ما يستشف

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٥٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

منه رائحة التعصب والخصومة. . . وأبو سَهْل هذا عَلَويٌّ النسب، وقد كان عزيز النفس، فاضلاً، أديباً، ولكنه كان، في نفس الوقت، مجبولاً على الخبث ولؤم الطبع. . . وكان لخبثه لا يرقُّ لأحد، بل كان دائماً يترقب غضب سلطان عظيم على خادم فيضربه ويقبض عليه، فيخرج الرجل من زاويته، وينتهزها فرصة، ويكيد لهذا الخادم، ويُلحِق به الضرر الشديد، ثم يفاخر قائلاً: ها قد دبَّرتُ لفلان!».

٣- عندما عُيِّن الزَّوزني لرئاسة ديوان الرسائل وصفه البيهقي، كما مرَّ فقال:[١] «إنه كان ـ حقّاً ـ عظيماً» ثم قال بعد ذلك، وقد «عُيِّنتُ نائباً له. . . . ولكني بعد أن أدركتُ ما ينطوي عليه من الشر والحمق. . . كتبتُ رقعة إلى السلطان ألتمسُ فيها إعفائي من الكتابة» وفي رقعته تلك يصف البيهقيُّ الزَّوزنيَّ بأنه «سيّئ الخلق». لكن السلطان مسعوداً يطمئنه، ويقفُ بجانبه، ويستبقيه نائباً لرئيس ديوان الرسائل.

ألا يجدر بنا أن نصِفَ البيهقيَّ بأنه كان منصفاً في كتابته عن شخصية الزَّوزني، ثُمَّ عن سيرة حياته عامة؟ أظن ذلك.

لَمْ ولَنْ يتحدث أحد عن مكانة الزَّوزني وشخصيته في بلاط الغزنويين كحديثه هو عن نفسه في آخر حياته شعراً حين يقول:[٢]

بَلَغْتُ جميعَ آمالي وكادَتْ ... تزولُ الأرضُ إنْ لو قلتُ زُولِي
وجالسْتُ الملوكَ علَى سواءٍ ... ولو زاحمتُهُمْ لتحفَّزُوا لِي
وكنتُ مَعَ الجِذاع أطيرُ زَهواً ... إلى أنْ حانَ لي حينُ البزولِ
فلمَّا أنْ بزلتُ نزلتُ جِداً ... وهل بعد البُزولِ سِوَى النزولِ

ما أروعه في التعبير عن مكانته ومركزه من قمة شهرته إلى نهاية دولته بهذا الإيجاز الفنِّي المتقن!

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٦٦١-٦٦٢.

(٢) الباخرزي، دمية ٢: ٤٤٣.

**غناهُ، وليلةٌ في قَصره:**

يقول البيهقي:(١) «كان في "نَيْسابـور" قرية تُسمَّى "محمد آباد"، وكـانت أراضيها غالـية الثـمن، فكان الجريب من الأرض يبـاع بألف درهم، وكان لأسـتاذي أبي نـصر مُشكان قصر بهذه القرية فأراد أن يشتري قطعة أخرى من الأرض ليبني عليها قصراً تحيط به حديقة، فاشترى الأرض بعشرة آلاف درهم، ولكنه اختلف مع مُلاَّك الأرض فلم يتم له ما أراد. وفي هذا العام {عام ٤٣١هـ} جئنا إلى "نيسـابور" ونزل أبو سَهْل الزَّوزني في قصـر أستاذي هذا، وذهبت لزيارته ذات يوم فـوجدت عنده جمـاعة من الدهاقنة، كانوا يبيعون ثلاثين جريباً من الأرض القريبة من هذا القصر، لكي يشيِّدوا باسمه هنالك قصراً وحديقـة، فكانوا يطلبون ثمناً للجريب الواحد مئـتي درهم، فكان يعارضهم، ثم اشتـرى الأرض في آخر الأمر، ونقـدهم الثمن، فابتـسمت، ورآني ـ وكان رجـلاً سيِّئ الظن ـ فقـال لي بعد انصراف البائعين: لقـد تعبتُ في هذه الصفقـة حتى أنهيتُـها. ثم التمست العـودة فقال: إنكَ كنتَ تبتسم سـاعة دفع الثمن، فماذا أضحكك؟ فـقصصتُ عليه مـا كان من أمر أسـتاذي ورغبتـه في شراء هذه الأرض، فـقال: لو حـدَّثْتَني بهذا الحديث من قبلُ لما اشتريت هذه الأرض، أمَّا وقد اشتريتُ الآن ودفعتُ الثمن فقبيحٌ مني أن أعدل عن الشراء!».

ويذكر البـيهقي أيضـاً قصة ليلة في منزل أبي سَـهْل في مدينة «هَراة» فيـقول:(٢) «مرَّ أستاذي {أبو نصر مُشكان} ـ وكان قد دنا أجله ـ على جبَّانة، وكنت معه، فانتحى ناحية، وفكَّر مليًّا، ثم سار إلى المدينة حيث لحق به أبو سَهْل الزَّوزني، فسارا معاً، وكانت سراي {قصر} أبي سَهْل على الطريق، فاسـتضافه، فقال أستـاذي: لا رغبة لي في ذلك؛ فإني حزين، ولكن الزَّوزني ألح عليـه، ولم يُجْدِ اعتذار أبي نصر، فـنزل آخر الأمر، ونزلتُ معه قاصدين المأكولات، وكان قد أعدَّ النُّدماء والمطربين، وكان أستاذي غارقاً في التفكير، وقد تهـيأ كل شيء على المائدة، فـقال أبو سَهْل: إنك شـديد الكسل! فقال أسـتاذي أبو

(١) البيهقي، تاريخ ٦٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٤٨-٦٤٩.

نصر: إنني أفكر، وإني خائف، فضحك أبو سَهْل، وقال: اطرَبْ، ودع الدنيا بخير! وجيءَ بالمأكل الطَّيب، والشراب الرائق، وجاء المطربون والندماء، وأكلنا، ونَعِمنا، وبادَرْنا إلى الطرب، وانتهى اليوم نهاية سعيدة حقّاً، فقد استمعنا إلى كثير من الأدب والغناء».

وهكذا كان أبو سَهْل: له قصر في «غَزنة»، وآخر في «هَراة»، وثالث في «محمد آباد» ورابع وخامس، ولكنَّ ما بقي من هذه القصور والأموال هو تلك السيرة التي مرَّت بخيرها وشَرِّها.

**وفاته:**

كما ذكرتُ في بداية كتابة سيرة أبي سَهْل، فإن تاريخ ولادته، وتاريخ وفاته غير معروفَيْن، وقد حاولت أن أحدد تاريخ ولادته، فقررت ذلك التاريخ، وهو أن يكون بين سنتي ٣٦٥ و٣٧٠هـ. وسأحدد تاريخ وفاته تحديداً فضفاضاً مشابهاً لتاريخ الولادة، وإن كان أدق منه. يحدّثنا البيهقي في تأريخه «لقصة شنق الأمير حسنك الوزير» فيقول:[١] «إنّ هذا اليوم الذي أبدأُ فيه بذكْر هذه القصة يوافق شهر ذي الحجة من سنة ٤٥٠هـ في العهد المبارك للسلطان الأعظم أبي شجاع زاد بن ناصر دين الله، أطال الله بقاءه {حكَمَ بين سنتي: ٤٤٤ و٤٥١هـ} هذا ولم يبق حيّاً من هؤلاء القوم الذين سوف أتكلم عنهم غير اثنين. ولم نتطرَّقْ إلى ذكرْ أبي سَهْل الزَّوزني، إذ قد تُوفِّيَ منذ **عدة أعوام**، وهو الآن مشغول بأداء الحساب عمَّا قدَّمت يداه».

وإذا كان الزَّوزني قد توفي «منذ **عدة أعوام**» سابقة لعام ٤٥٠هـ، وهي سنة كتابة البيهقي قصة حسنك المشنوق على يد أبي سَهْل، فهذا يعني «**قلة**» عدد السنوات التي مضت على وفاته "قبل" عام ٤٥٠هـ، خصوصاً أن البيهقي ذيّل عبارته بأنه «الآن» مشغول بأداء الحساب عما قدَّمَتْ يداه. أقترح أن تُقدَّر وفاة أبي سَهْل الزَّوزني بين سنتي ٤٤٥ و٤٤٧هـ. ولعل ذلك يكون صواباً، ويكون أبو سَهْل الزَّوزني قد عاش ما يزيد أو يقرب من ثمانين عاماً. رحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) البيهقي، تاريخ، ص ١٨٩.

**أدبــــه:**

إن الحديث عن أدبه شعراً ونثراً محصور في عدة مصادر عربية لا تزيد على تسعة، حسب علمي، ثلاثة منها لمعاصِرِه الثعالبي المتوفَّى سنة ٤٢٩هـ. وحديثُها، كلُّها، عن أدبه مقتصر على كتابين هما: "تتمة اليتيمة" للثعالبي، و"دمية القصر" للباخرزي (ت ٤٦٧هـ) أما المصادر السبعة الأخرى فهي تنقل أجزاء مبتسرة من الترجمتين المذكورتين عند الثَّعالبي والباخَرْزي، وتقتصر هذه النقول على ذِكْر بعض أبيات من شعره. المصدر الوحيد الذي أضاف مقطوعة شعرية جديدة هو كتاب "أخبار الملوك" للملك المنصور الأيوبي (ت ٦١٧هـ).

وسأذكر هنا ترجمة الثعالبي لسببين رئيسين: أولهما: أنها ـ كما قلت ـ المصدر الأساس لكل من جاؤوا بعده، أمَّا السبب الثاني، وهو الأهم، فلأنه الوحيد، مِنْ كل مَنْ ترجموا لـه، الذي عاصر أبا سَهْل الزَّوزني، وقابله شخصياً، إذ يقول: «أنشدني لنفسه»، كذلك نراه يدعو له «بدوام العز»، كما نرى الزَّوزني «يدعو الله أن يعيد لقاءهما»، كما سيأتي في تلك الترجمة. وحتى ترجمتا الثعالبي، والباخَرْزي بعده، لا تزيدان على كونهما في غالبهما تقومان على سرد جُمَل مديح مسجوعة، لا تغني في كثيرها، ولا تسمن من جوع. يقول الثعالبي عنه:[1] «الشيخُ العميدُ أبو سَهلٍ محمد بن الحسن ـ أدام اللَّه عِزَّه ـ: صدرٌ يملأ الصدرَ كمالاً وجمالاً، وتتناسب صورتُه حُسناً، كما يتشابه محلُّهُ وهمَّتُهُ علواً، وتتكاثر فضائله وأياديه وفوراً، كما يتبارَى نثره ونظمُهُ براعةً».

ولعل مما تتميز به ترجمة الثعالبي هذه أنها الوحيدة، من بين كل الترجمات، التي تنفرد بذِكْر ثلاث مقطوعات من إبداعه النثري، لا تزيد في مجموعها على سطرين! يقول الثعالبي «ومما عَلِقَ بحِفْظي من ألفاظِه قولُهُ في أبي القاسم المِيكالي من كتابٍ {بعثَهُ} إليَّ: هو ثَقيل رُوحِ الحركة، جامدُ هَواءِ الراحة، حارُّ ظِلِّ الشجرة».

وقولُهُ في رقعة: «أعادنا الله للالتقاء، فما أرَقَّ نسيمَهُ، وألذَّ نعيمَهُ!».

وقولُهُ في ذِكر الحضرة: «مُلْقَى الرِّحال، ومُلْتَقى الرِّجال، وقِبلَةُ الآمال».

(١) الثعالبي، تتمة ٢٥٤-٢٥٦.

أمَّا عن شِعره فيثني الثعالبي ثناء فائقاً على «بيتٍ واحد» من شعره! يقول: «ومن سِحْر شعره قولهُ من نسيب قصيدة، وهو أحسن وأجود ما قيل في معناه، على كثرته؛ لأنه جَمَعَ في بيت واحد ما فُرِّق في أبيات كثيرة، وفاز بحُسْن الترتيب حيث قال:

لقد نثرَتْ دُرَّيْنِ: لفظاً وعَبْرَةً وقد نَثَرَتْ دُرَّينِ: عِقْداً ومَبْسِماً»

ثم يورد بعض أبيات متفرقة له دون تعليق.

وقد جمعتُ ما وقعَتْ عليه يدي وعيني من مقطوعات شِعره وأبياته، ورتبتُها هجائياً، وسيرد ذِكْرُها بعد هذه الترجمة، إن شاء اللّه.

أمّا الباخَرْزيُّ فإن ترجمته له خليط بين الأدب والسيرة الشخصية والسياسية؛ يقول:(١) «العميد أبو سَهْل محمد بن الحسن: كان يقال: مَن أرادَ أنْ يرى البادية مزروراً عليها قُمُصٌ فَلْيَرَ ذلك الشخص، وكان جامعاً بين أدبَيْ بنانه وبيانه، مقرَّباً من سرير سُلطانه، ممكَّناً من صدر ديوانه، ولم يكن يعوذ {كمالَهُ إلا شراسَةٌ في شمائلِهِ} مع تجعُّدٍ في أنامله، وتنغُّص الفضلاء بطيبِ مجلسِه، لزُهُوٍّ يرقُصُ على طَرَف مَعْطسِه».

أظن أن تفصيل حياته السياسية، كما وردَتْ عند البيهقي، يفسر، ويحل هذا النص المملوء بالرموز. ولعلّي أقف عند قوله: «مَن أراد أن يَرَى البادية مزروراً عليها قُمُصٌ فَلْيَرَ ذلك الشخص» فهذا النص مع نص البيهقي من أنه «علويُّ النسب» يؤكدان عروبة أبي سَهْل الزَّوزني. كما يدل آخر النص عند الباخرزي على «شراسته السياسية» و«زهوّه» وتعاليه، و«تمكّنه من ديوانه» بل من ديوانَيْه؛ الجند أولاً، والرسائل ثانياً.

ويمتاز الباخَرْزيُّ من كل المصادر الأخرى بأنه الوحيد الذي ترجم لأحد أقرباء أبي سَهْل بل أصدقائه، وهو القاضي الكاتب أبو علي الحسن بن أحمد، وكان يكتب في ديوان القضاء للقاضي أبي محمد الناصحيِّ. قال الباخَرْزيُّ:(٢) «حدثني الأديب أبو جعفر المختار الزَّوزني قال: حدثني هذا القاضي فقال: كانت بيني وبين العميد أبي سَهْل

(١) الباخرزي، دمية ٢: ٤٤٢.

(٢) الباخرزي، دمية ٢: ٤٤٥-٤٤٦.

قرابةُ الرَّحِم، وصحبةُ الكتَّاب، ومناسبةُ الآداب، فارتفع شأنهُ حتى تصدَّر في ديوان رسالة الأمير مسعود بن محمود، وكان يجتذبني إلى ديوانه، ويهيبُ بي إلى الانتظام معه في خدمة سلطانه، فلم أوثِرْ على صحبة قاضي القضاة أبي محمد {الناصحي} غيره، ولا مالَتْ بي الرغبة عن شقِّ القلم إلى سواه. فظلَّ يَعِدُني تنجُّزَ الأعمال الحكيمة لي على أمَّهات البلدان، ثم لما استقرت الولاية في يديه، وصارت مصادر الأمور عنه، ومواردُها عليه، فكتبتُ إليه بهذين البيتين أهزُّهُ على إنجاز ما وَعَد:

ملكتَ مملكةَ الدنيا بأجمَعِها … وقد تَأتَّى زمانٌ مُسْعِدٌ وأتَى
فالآنَ إنْ لم أنَلْ ما كنتُ أطلبُهُ … في ظلِّ جاهِكَ في نَيْلِ المُنَى فمتَى!

تلك شهادة معاصر وصديق وقريب!

نعم! لقد استقرت الولاية في يَدَيْ أبي سَهْل، وصارت مصادر الأمور عنه ومواردها عليه، وملَكَ الدينا بأجمعها! رحمه اللّٰه.

ذلك كل ما تسعفنا به المصادر العربية عن الزَّوزني وحياته وأدبه.

أما إنتاجه الأدبي فينقسم إلى قسمين: الإبداعي متمثلاً في بقايا شعره. وأظن أنه من الظلم أن يُسمَّى شاعراً، فلم يذكر له أحد ممن ترجموا له ديواناً مستقلاً، وإنما هي مقطوعات هنا، وبيت مفرد هناك.

أمَّا النثر فله تلك المقطَّعات الثلاث القصار التي أوردها الثعالبي ـ رحمه الله ـ عند ترجمته له، وقد مرَّت. وهي مقطوعات لا يمكن الحكم من خلالها على موهبته الفنية النثرية، لكنها تمثّل عمله رئيساً لديوان الرسائل. وهو مركز مهمٌّ يحتاج إلى شخصية ذات موهبة أدبية نثرية.

أمَّا عمله الثالث الباقي فهو التأليف، وهذا يتمثل في كتابه «قَشْر الفَسْر» موضوع التحقيق، وسنفرده بحديث موجز بعد الانتهاء من رصد ما تبقَّى مِن شعره.

بقي أن أقول: إنَّ الزَّوزني ـ رحمه الله ـ وهو العربيّ العلويّ، كان، إلى جانب إتقانه لغته الأم إتقاناً أدبيّاً، يتقن أيضاً اللغة الفارسية، بل كان المترجم الرسمي للسلطان؛

يقول البـيهـقي، وقد وصلت إلى السلطان رسـالة ومنشور:[١] «فأشـار إلى أبي سَهْل ليأخـذهما، فبـدأ يقرأ. . . ولـمَّا فـرَغ من قراءة المنشـور والرسالة ترجَمَ، باختـصار، فَصْلَين منها إلى الفـارسية»، وتلاهما، وكان ذلك في حـفل عامٍّ مهيبٍ أقيم لاستـقبال رسول الخليفة القادر بالله في بغداد الذي جاء بالرسالة والمنشور مؤيِّداً فيهما ولاية الأمير مسعود بعد أبيه السلطان محمود.

وأختم هنا بمقولة البيهقي عنه التي قد تُصـوِّر، بعموم، مكانته الأدبية في عصره، إذ يقول:[٢] «كان فريد عصره في اللغة من الشعر والأدب».

(١) البيهقي، تاريخ ٤٥-٤٦.

(٢) المصدر نفسه ١٣٣.

# مجموع شعره

## الباء

**قالَ الثَّعالبي**[1]: وله في غلام هندي: {الطويل}

ولي أسودٌ في أسود القلب حاضرٌ ... ولكنه عن أسود العين غائبُ

**وقالَ البَيْهقي**[2]: وقال أبو سَهْل الزَّوزني مخاطباً القاضي منصور: {مجزوء الرمل}

أيها الصدر الذي دَا ... نت لعزَّتِه الرِّقابُ
انتَدِبْ تَرْضَ النُّدامي ... هُمْ على الدَّهرِ كِئابُ
وأَسِغْ غُصَّةَ شُربٍ ... ليسَ يكفيها الشَّرابُ
واحْضُرَنْ لُطْفاً بنادٍ ... فيه للشَّوقِ التهابُ
ودَع العُذرَ وَزُرْنا ... أيُّها المَحْضُ اللُّبابُ
بَيْنُكَ المُرُّ عذابٌ ... وسَجَاياكَ عِذَابُ
إنما أنتَ غِنَاءٌ ... وشرابٌ وشَبابُ
جُودكَ الموجودُ بَحرٌ ... فَضْلُكَ الوافي سَحابُ
إنَّما الدُّنيا ظلامٌ ... ومَعاليكَ شِهابُ

فأجابَهُ القاضي على الفَوْر:[3] {مجزوء الرمل}

أيُّها الصَّدرُ السَّعيدُ الـ ... ـماجدُ القَرمُ اللُّبابُ
وجهُكَ الوَجْهُ المضيءُ ... رأيُكَ الرَّأيُ الصوابُ
عندكَ الدُّنيا جميعاً ... وإليها لي مآبُ

---

(١) الثعالبي، تتمة ص ٢٥٥، والقفطي، المحمدون ص ٣٢٩. ونلاحظ أن مملكة السلطان مسعود الغزنوي تمتد إلى«الهند»، فكان هذا التأثير الجغرافي في شعر أبي سهل الزوزني!.

(٢) البيهقي، تاريخ، ص ٦٥١.

(٣) السابق نفسه، ص ٦٥٢.

ولقَدْ أقْعَدَني السُّكْـ ـرُ وأَعْيَاني الجوابُ
في ذُرَا مَنْ قَدْ حَوَى مِن كلِّ شَيْءٍ يُستطابُ
ولو اسْطَعْتُ قَسَمْتُ الْـ جِسْمَ قِسْمينِ لطابُ[1]
غيرَ أني عَاجِزٌ عنـ ـهُ وقَلْبي ذو التهابِ[1]
فبسَطْتُ العُذْرَ عَنّي في أَساطِيرِ الكتابِ[1]

فأجابَهُ أبو سَهْل الزَّوزني: {مجزوء الرمل}[2]

أيُّهَا الصَّدْرُ تَأَنَّى لَيسَ لي عنكَ ذَهابُ
كلُّ ما عندكَ فَخْرٌ كلُّ ما دونَكَ عَابُ
وجْهُكَ البَدْرُ ولكنْ بعدما انْجابَ السَّحابُ
قُرْبُكَ المحبوبُ رَوْضٌ صَدْرُكَ المكروهُ غابُ
عَوْدُكَ المقبولُ عندي أَبَدَ الدَّهْرِ يصابُ
أنتَ إنْ أبتَ إلينا فكَما آبَ الشبابُ
أوْ كما كانَ على المَحْـ ـلِ من الغَيْثِ الضَّبابُ
بَلْ كما يَنْتاشُ مَيْتٌ حينَ وَاراهُ التُّرابُ

## الراء

**قالَ الثَّعالبي:**[3] وله في إنسانٍ ساعٍ يقالُ له حُمَيد، ماتَ بزَزَونَ: {مخلع البسيط}

يا وَيْحَ أهْلَ القُبورِ لَمَّا حَلَّ حُمَيدٌ بهم جِواراَ
لَوْ راحَ عندَ الإله سَاعٍ أشْعَلَ فيهمُ هناكَ نَاراَ

**وقالَ الباخَرْزِيُّ:**[4] ومما أنشَدَني له الرئيسُ أبو القاسم عبدالحميد بن يحيى قولُهُ من تَشبيب قصيدة: {البسيط}

---

(١) في الأبيات الثلاثة إقواء.

(٢) البيهقي، تاريخ ٦٥٢.

(٣) الثعالبي، خاص ٦٠٠، وتتمة اليتيمة ٢٥٥-٢٥٦ والبيت الثاني مُصحَّف صدره هكذا:

لو راحَ عند الآله ساعٍ ... ... ... ...

(٤) الباخرزي، دمية ٢: ٤٤٣.

يا دهرَنَا أيُّنا أشجَى لبيْنهمُ ... أأنتَ أم أنا أم ريَّا أم الدَّارُ
يا ليتَ شعْريَ ما ألْوَى بجدَّتها ... هُوجُ الرِّياحِ وصَوْبُ الغيثِ مِدرارُ
أمْ صَوْبُ دَمْعي وأنْفاسِي فهُنَّ لها ... بعدَ الأحِبَّةِ أرواحٌ وأمطارُ

**وقالَ الملك المنصور**:[1] وهو القائل: {الطويل}

بكيتُ فحنَّتْ ناقتي فأجابَهَا ... صَهيلُ جَوادي حين لاحَتْ ديارُهَا
حَطَطْنَا بأطرافِ المخاصِرِ أرْضَهَا ... فأهدَتْ إلينا مِسْكَ دَارِينَ دارُهَا
ولاحَتْ ثَنَايا الأُقْحوانِ ولو رأَتْ ... عوارِضَ مَنْ أهواهُ طالَ استِتارُهَا
أرَى الحُبَّ ناراً في القُلوبِ وإنَّما ... يُصَعِّدُ أنفاسَ المُحِبِّ شَرارُهَا
تَوَقَّ عُيُونَ الغَانياتِ فإنَّها ... شِفارٌ وأشْفَارُ العيون شِفارُهَا

**وقالَ البَيْهَقي**:[2] وهذه الأبياتُ للشيخ أبي سَهْل الزَّوزني في مَدْح السلطان الأعظم مسعود بن محمود ـ رضي الله عنهما ـ وقد قَتَلَ ثمانيةَ أسُود في يوم واحد: {البسيط}

السَّيْفُ والرُّمْحُ والنُّشَّابُ والوَترُ ... غَنيتَ عنها وحاكَى رأيَكَ القَدَرُ
ما إنْ نَهَضْتَ لأمرٍ عَزَّ مَطْلَبُهُ ... إلاَّ انْثَنَيْتَ وفي أظفارِكَ الظَّفَرُ
مَنْ كانَ يَصْطادُ في رَكضٍ ثمانيةً ... من الضَّراغم هانَتْ عندَهُ البَشَرُ
إذا طَلعْتَ فلا شَمْسٌ ولا قَمَرٌ ... وإنْ سَمَحْتَ فلا بَحْرٌ ولا مَطَرُ

## الشين

**وقالَ الباخَرْزيُّ**:[3] وأنْشَدني له الشيخ ناصر بن جعفر البُوشَنجيُّ: {الوافر}

سَنُنْضِي الخَيْلَ في طَلَبِ المعالي ... ولا يَرْضَى المكارمُ بالمَعَاشِ
ونَضْرِبُ في بلادِ اللّه حتَّى ... نَرَى أيَّامَنَا خُضْرَ الحَوَاشِي

(١) الملك المنصور، أخبار الملوك ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) البيهقي، تاريخ ١٣٣.

(٣) الباخرزي، دمية ٢: ٤٤٤.

## الكاف

**قالَ الثَّعالبي:** [١] وله من قصيدة: {الطويل}

تقـولينَ إنِّي سَلوتُ عن الهَـوَى  لعلَّكِ قد قايَسْـتِ حَالي بحَالكِ

## اللام

**قالَ القِفْطي:** [٢] وله من قصيدة في شَمس المعالي قابوس بن وَشْمكير: {الطويل}

عَجبتُ من الأقلام لـم تُبْدِ خُضْرَةً  وباشَـرْنَ منه كَـفَّـهُ والأنامـلاَ
وأنَّ الورَى كانوا كلامـاً وأحْرُفاً  لكان «نَعَمْ» منها وباقي الأنامِ «لاَ»

**وقالَ الباخَرْزيّ:** [٣] وأنْشَدني لـه الرئيس أبو القاسم عـبدالحمـيد بن يحـيى قولَهُ: {الوافر}

بَلَغْتُ جـمـيعَ آمـالي وكـادَتْ  تزولُ الأرضُ إنْ لو قلتُ زُولي!
وجـالسْتُ الملوكَ على سـواءٍ  ولو زاحمـتُهُمْ لـتحـفَّـزُوا لِي
وكنتُ مَعَ الجِـذاع أطيـرُ زَهواً  إلى أنْ حـانَ لي حـينُ البـزولِ
فلمَّـا أنْ بزلتُ نزلـتُ جِـداً  وهل بعد البُزولِ سِوَى النزول؟!

## الميم

**قالَ الثَّعالبي:** [٤] ومِن قَولِهِ: {الطويل}

لقـد نَثَرَتْ دُرَّيْنِ: لـفظاً وعَبْـرَةً  وقد نَثَرَتْ دُرَّينِ: عِقْداً ومَبْسِماً»

(١) الثعالبي، تتمة ص ٢٥٥، وابن القفطي، المحمدون ص ٣٢٨.

(٢) الثعالبي، خاص ٦٠٠؛ وتتمة اليتيمة ٢٥٥؛ وابن القفطي، المحمدون ٣٢٨؛ والصفدي، الوافي ٢: ٣٤٨؛ والعباسي، معاهد ٢: ٧٥.

وقال الثعالبي في مناسبة البيتين: «وله من قصيدة شمسية» ويقصد بها أنها قصيدة قيلت في مدح «شمس المعالي» قابوس بن وشمكير، كما ذكر القفطي في الأعلى صراحة.

(٣) الباخرزي، دمية ٢: ٤٤٣.

(٤) الثعالبي، تتمة ٢٥٥، القفطي، المحمدون ٣٢٨.

**وقالَ الباخَرْزِيّ**:[1] ومما أنْشَدني له الرئيس أبو القاسم عبدالحميد بن يحيى قولُهُ: {البسيط}

لا يشمَتَنَّ بنا قومٌ وقد وَهِمُوا … وأخطؤوا الظَّنَّ جهلاً أنهم سَلِمُوا
إنَّ الرَّزيَّة بالأموال هيِّنَةٌ … إذا نَجَا سَالِمَيْنِ العِرْضُ والحُرَمُ
ولستُ آسَى على مالٍ فُجِعْتُ به … وهل يَمَسُّ الحَيَا في فَيْضِهِ ألَمُ؟
ولستُ أنزلُ للأيَّامِ عن شَرفٍ … ما دَامَ تحت بَناني في الوَرَى قلَمُ

## النون

**قالَ الثَّعالبي**:[2] وأنْشَدني لنفسِهِ من نتفة خمرية: {مجزوء الرمل}

كَشُعَاعٍ في هواءِ … تتحاماهُ العُيونُ
هي في الدَّنِّ جَنِينٌ … وهي في الرأسِ جُنونُ

---

(١) الباخرزي، دمية ٢: ٤٤٣.

(٢) الثعالبي، الإعجاز والإيجاز ٢٦٩، وتتمة اليتيمة ٢٥٥، وخاص ٥٩٩، ورواية عجز البيت الأول في الإعجاز:

... ... ... ... ... ... تتوقَّاه العُيونُ ... ... ... ...

قلت: وقول الثعالبي: «وأنشدني لنفسه» دليل على لقائه إياه أولاً، وعلى مكانة الزَّوزني الذي يلقى علماء عصره الكبار، كالثعالبي حتى إنهم ينقلون عنه شعره.

# كتابه: «قَشْر الفَسْر»

## توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

لاشك أن حظ الزَّوزني في المصادر العربية، كما قلت، قليلٌ، بل شحيح جداً، فكما أهملَتْ تلك المصادر الحديث عنه، وعن حياته السياسية الملأى والغنية بالأدوار المهمة التي قام بها في ظل دولة من أهم دول المشرق الإسلامي، وهي الدولة الغزنوية، أهملت أيضاً الإشارة إلى كتابه «القَشْر»، أو ذِكْره بالاسم، في ما كَتَبَتْهُ عنه من ترجمات سريعة. قد نتفهم ذلك لو أن مَن كتبوا عنه ليسوا ممن عاصروه أو قابلوه، كالثعالبي، والباخرزي، أو عملوا معه، كالبيهقي الذي كتب سيرة حياة الزَّوزني بعد وفاته، وبعد حتمية إنهائه تأليفَهُ لكتابه «القَشْر». أنْ يكتُبَ الزَّوزني كتاباً نقدياً عن أهم عَلَمين في ثقافة القرن الرابع، وهما: المتنبِّي، وابن جِنِّي، ومع ذلك تهمل ذِكْرَه كلُّ المصادر في كل الولايات الإسلامية، فذلك أمر يدعو إلى الحيرة التي لم أجد ـ على الرغم من البحث ـ لها تعليلاً. هذا لابد أن يقودنا إلى التساؤل: هل هذا الكتاب هو حقّاً لأبي سَهْل الزَّوزني مع أن أحداً لم ينسبه إليه سوى ما نجده على غلافه الخارجي؟ لقد راودني الشك في صحة نسبته إليه، ولكن مما يطمئنني في صحة النسبة أن النسخة الأصل الموجودة لهذا الكتاب كُتِبت في الربع الأخير من القرن الخامس (سنة ٤٧٥هـ) في حين تُوفِّي المؤلف ـ رحمه الله ـ في أواسط القرن الخامس (سنة ٤٤٥هـ) تقريباً، وتأكيداً قبل سنة ٤٥٠هـ. أي أن هذه النسخة الأصل التي بين أيدينا نُسِخَتْ بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً من وفاة المؤلف، وهذا يقودنا ـ إنْ صحَّ تاريخ النسخ، ولا أظنه إلا صحيحاً كما يتبين من نوع الخط ـ إلى القول بأن الناسخ في الغالب كان معاصراً للمؤلف، وإنْ نُسِخَ الكتاب بعد وفاته، كما لا شك في أنَّ من نُسِخ له الكتاب، ومن قرأهُ أو اطلع عليه حينئذٍ كانوا أو بعضهم معاصرين للمؤلف، بل قد يكون بعضهم ذا صلة وثيقة به. وعلى هذا فلو كان غير صحيح النسبة إليه، أو موضوعاً عليه لوجدنا مَن يشكّك في

النسبة، ويفضحها من معاصري الناسخ. غير أن عدم ورود مثل ذلك الإنكار يدعونا إلى الترجيح القـويّ بكون هذا الكتاب للزَّوزني، فأسلوبه أسلوبه، وعنفه عنفه، وسـخريته سخريته، فهو حسب معايشتي لحياتِه السياسية والتاريخية لا يخرج من غير جعبته.

لذلك فإني أكاد أجزم بأن الكتاب له، ومن تأليفه.

## ب - الزَّوْزَني وصلته بشعر المتنبِّي وشُرّاح ديوانه:

يحدّثنا أبو سَهْل الزَّوزني في مقدمة كتابه عن صـلته بشعر المتنبي، فيقول: إنها صلة تعود إلى مرحلة صباه، فقد حفظ شعر المتنبي، وقرأه على علماء عصره؛ يقول: «وكان من الاتفاق أن حفظتُ في الصِّبا ديوانَهُ فقرأته على أبي جَعْـفر محمد بن محمد الخليل» ثم يوثق الزَّوزني هذه القـراءة فيـذكر أن أسـتاذه «الخليل» كـان يرويه عن «علويٍّ» عن المُتَنَبِّي بمعانيهِ وأغراضه». تلك كـانت القراءة الأولى لديوان المتنبي وشعره التي تمت في الأغلب في مسقط رأسه «زَوْزَن».

ثم بعد أيام الصِّبـا يحدِّثنا الزَّوزني ـ رحمه اللّه ـ بأنه كـان يراجع هذه القراءة الأولى بين الحين والآخر على علماء عصره فيـقول: «وذاكرتُ به حيناً من الدهر مَن لاقيتُ مِن أدباء ذلك العصر».

ثم بعد أن انتقل إلى بلاط السلاطين الغزنويين: محمود ومسعود ومودود، لقي هناك في «غَزْنة» علمـاء يهتـمون بشعـر المتنبي؛ يقول: «ثم ترامَتْ بي الأحـوال إلى «غَزْنَة» ولقيتُ بها أبا عبـدالله الحسين بن إسماعيل التَّوَّزي، وكان يحـفظه ظاهراً، ويقوم بكثير من معانيه مذاكراً ومناظراً». ولكي يؤكد مكانـة التَّوَّزي وتمكُّنه من شعر المتنبي فقد ذكر أنه لقي الشاعر، ورَوَى عنه قصائدَهُ في ابن العميد «قراءَةً عليه بالأهواز». ثم يؤكد صلته وصداقته للتَّوَّزي، فيقـول: «وقرأته ـ أي: ديوان المتنبي ـ عليه بـ "غَزْنَة" ضابطاً لروايته، وحافظاً ما أودَعَهُ من معاني أبياته، وكان بيني وبينه مَعْرِفةٌ ومَوَدَّةٌ قبلها بديار خُراسان».

كل ذلك قاد الزَّوزني ـ رحـمه اللّه ـ إلى أن ينتقل، بعـد أن تعلّق بديوان أبي الطيِّب المتنبي حفظاً ورواية، إلى البحث عن شروح الديوان، ولكننا نجده، وقد راجَعَ أربعة من

تلك الشروح، هي:

١- شرح عقيل.

٢- شرح الأبيوردي.

٣- شرح الخُوارزمي.

٤- شرح البلخي التميمي.

يهاجمها جميعاً، إذ لم يلقَ أيٌّ واحد منها قبولاً، ولا شبه قبول من أبي سَهْل الزَّوزني ـ ذي الطموح إلى القمة في السياسة، وفي الأدب أيضاً ـ ها هو ذا يحدثنا، فيقول: «ثم لم أَزَلْ أتأمَّل ما أجده من الشروح له، والتعاليق فيه، فألفيت شرح عقيل لا يلائم العقول، ولا يوافق المرويَّ عنه والمنقول.

- وشرح الأبيورديِّ لا يؤبه له، ولا يعبأ به، وبعض تعاليق الخُوارزميِّ.

- وتأليفَ المعتوه البلخي الذي يعرَفُ بالتميمي تميمةً لديوانه عن العيون، وعوذةً له عن سوء الظنون!».

لماذا هذا الهجوم العنيف على هؤلاء الشُّرّاح الأربعة لديوان المتنبي؟

أرى له أحد سببين:

١- إمَّا لأنهم معاصرون له، ومن أبناء ذلك الشرق الإسلامي الذي ولد وعاش ـ وعاشوا ـ فيه، فهم ينتمون إلى «بَلْخ» و«أَبِيوَرْد»، و«خُوارزم» ومن ثَمَّ فشروحهم لا تليق به وهو العربيُّ العلويُّ.

٢- وإمَّا لأن هذه الشروح هي في الحقيقة شروح لا تليق بديوان المتنبِّي لضعفها، وربما كان ذلك سبباً لعدم وصولها إلينا، وهذا هو الأرجح عندي. لهذا رأينا أبا سَهْل الزَّوزني يتجه إلى الشروح التي تليق بالديوان، فيتوقف بالشام ويختار أعظم شرح أُخرِج للناس في ذلك العصر حول ديوان المتنبِّي، وهو شرح ابن جنِّي؛ يقول: «ووجدتُ كتاب الفَسْر لأبي الفتح عثمان بن جنِّي ـ رحمه اللَّه ـ النهاية في الإيضاح لإعرابه ولغاته، والدلالة بالشواهد على صحة عباراته». وعندما اطلع على ذلك الشرح توقّف

عنده، وقرأه كما قرأ ديوان المتنبِّي، وأعجبَ بالشرح، فتأكد لديه عدم خلُوِّه من النقص والعيب؛ إذ يقول: «فعُنيت بتَبْيين ما يَحويه، والنَّظر فيه، فعثرتُ على عثراتٍ في رواياته ومعانيه لا تُقال، ولا ينطقُ بها اللسان ولا تُقال!، يضيقُ نطاقُ الإغضاء عن احتمالها، ولا يسَعُ العارفَ بها الرِّضا بإغفالها. وكنتُ، أحياناً، أفاتح فيها بالشيء بعد الشيء بعض الأصحاب منبِّهاً على فسادها... فمازالوا بي حتى تصفَّحتُ أبياتَ «الفَسْر» لمعانيها، وضربتُ بالحُجَّة على كلٍّ فاسد فيها، ثم بيَّنْتُ صحيحها»[1]. ولهذا السبب، ولهذا الإقناع من أصحابه أولاً، والقناعة ثانياً ولد كتاب «قَشْر الفَسْر».

### متى ألَّفه؟

ما من شك أن أبا سَهْل الزَّوزني ألَّف كتابه «القَشْر» بعد وفاة ابن جنِّي، مؤلف «الفَسْر». لقد توفي ابن جنِّي سنة ٣٩٢هـ، وها هو ذا الزَّوزني يترحّم عليه في مقدمته، كما مرّ.

وما من شك عندي أيضاً أنه لم يؤلفه في أواخر القرن الرابع على الإطلاق؛ لأنه ـ حسب تقديري بأن ميلاده كان سنة ٣٦٥هـ ـ ما زال في عز شبابه، والزَّوزني يشير إشارة واضحة إلى أنه ألَّفه في سنٍّ متقدمة؛ ها هو ذا يقول عن آماله العلمية بعد أن ينتهي من تأليف «القَشْر»: «فإن ساعد العُمْرُ عطفتُ على ما أعرضَ عنه {ابن جنِّي} في أبياته، فشرحْتُهُ وأوضحْتُهُ كي لا يَبْقى بيننا له بيتٌ غير مَشْروح، ولا غَلِقٌ من معانيه غير مفتوح».

وأقترِحُ أن الزَّوزني ألَّفَ «قَشْرَهُ» في إحدى فترتين:

الأولى: في الفترة التي امتدَّتْ بين خروجه من سجن السلطان مسعود عام ٤٢٥هـ إلى سنة تعيينه رئيساً لديوان الرسائل سنة ٤٣١هـ، فقد بقي في تلك الفترة من المغضوب عليهم في بلاط السلطان مسعود، وعندما رضي عنه لم يزد على جعله نديماً، حتى لُقِّب بـ «النديم». وسِنُّهُ في تلك الفترة قد جاوزت الستين فهو في سن متقدمة.

الثانية: أنه ألَّفه في الفترة التي تَلَتْ وفاة السلطان مودود بن مسعود عام ٤٤٠هـ وسِنُّهُ في تلك السنة قد جاوزت السبعين، بل هو قاب قوسين أو أدنى من الأجل.

---

(١) كل الاقتباسات هنا من مقدمة القشر، وهي قصيرة.

ولعل هذا ما عناه عندما قال: «إن ساعَدَ العُمر عطفْتُ»، ولكن يبدو أن مشيئة الله كانت أسبق، فلم يقدَّر له أن يؤلِّف ما كان يطمح إلى تحقيقه من تكملةٍ لشرح ما لم يشرحه ابن جنِّي من شعر المتنبِّي حسب ما وصلنا من إنتاجه الأدبي.

**مخطوطا القشر:**

يوجد لكتاب «قَشْر الفَسْر» لأبي سَهْل الزَّوزني نسختان تحتفظ بهما مكتبة دار الكتب المصرية بالقاهرة الأولى تحت رقم ٤٤٨٠ (أدب طلعت)، والثانية تحت رقم ١١٠٨٣/ز.

**وَصْف النسخة الأولى**

لهذه النسخة صفة مميزة، وهي أنها مكتوبة سنة ٤٧٥هـ، أي بعد وفاة المؤلِّف بما لا يزيد على ثلاثين عاماً؛ مما يجعلها، من حيث تاريخ النسخ، نسخة نفيسة بل نفيسة جداً، وعدد أوراق هذه النسخة ٩٢ ورقة.

وسأبدأ أولاً بوصف ورقة عنوان المخطوط، فهي جديرة بأن نتوقف عندها، ونتأمل ما عليها من ألقاب للمؤلف أولاً، وتملكات وتعليقات ثانياً.

فعنوان الكتاب واسم مؤلفه ورَدَا هكذا:

**كتاب**

**قشر الفسر**

**تصنيف الشيخ العميد أبي سَهْل**

**محمد بن الحسن الزَّوزني العارض**

**رحمه الله**

وقد ظهر اسم أبيه «الحسن» وكأنه كُتب «الحصين» غير أن مقارنة ذلك ببداية المخطوط، وبما ورد في المصادر التي ترجمَتْ له يتأكد أن الاسم «الحسن»، لا «الحصين». وقد لحقَتْ به في ما بعد اسم الكتاب ثلاثة ألقاب: فهو «الشيخ»، و«العميد»، و«العارض».

أمَّا «الشـيخ» فلعله لحقه لسنِّه ومكانتـه. ولكن ربما يلحق هذا اللقب مقـترناً باللقب الثاني «العميد»، في ذلك العصر بخـاصة، وهما لقبان يُنعِم بهما السلطان على مَن يراه ذا مكانة عـالية في بلاطه، أو من يتـولى مركـزاً مهـماً في مملكتـه. يروي البيـهقي أن السلطان مسعوداً عندما عيَّن أبا سَهْل الحـمدوي والياً على الرَّي ونواحيها: «أمر بأن تعدَّ له خلعـة مما يعدُّ للوزراء، وأمر بـأن يُخَاطبَ بالشيخ الـعميـد»، حتى إن الحَسَد لحق بالوزير أحمد بن حسن «وامتعض من مخاطبته بهذا اللقب!»[1].

أمَّـا "العـارض" فـهو الذي يـتولَّى أمـر ديوان الجنـد؛ أي: رئيس ديوان الجند[2]: «ويوكل إليه نفقات الجيش وأرزاق جنده، وله الحلُّ والعقد والإثبات والإسقاط».

ومـا من شك في أن أبا سَـهْل الـزَّوزني قـد بلغ من المراتب والمكانة لـدى السلطان مسعود درجة عليـا استحق بها تلك الألقاب، وإن شابت علاقتـهما بعض الخلافات في بعض الأوقات.

بعـد هـذا ننتـقل إلى مـا ورد على ورقة عنوان المخطـوط من زخرفـة، وتعليقـات، وتملكات.

أمَّا الزَّخْرَفَة على تلك الورقة فهي واحدة، وهـي كتابة كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» في وسط الصفحـة، وتحت العنوان، بخط كبير جميل يشـبه خطوط ابن البوَّاب، الذي توفي في أوائل القرن الخامس الهجـري (ت ٤١٤هـ تقريباً)، ولعله خط أحد طلابه، أو من قلَّدوه. لا أشك في أن كلمـة التوحـيد كانت أول شيء دوِّن على ورقـة عنوان هذا المخطوط بعد العنوان نفسه؛ وذلك لأن جميع التـملكات نراها تدور حولها، كما يظهر من الصورة الملحقة بعد هذه المقدمة. وعندي أيضاً أن كلمة التوحيد ليست بخط الناسخ نفسه، بل كُتِبَتْ لأحد ملاَّك المخطوط المذكورين على صفحة العنوان، ولعلها كتبت لمن نُسِخ له المخطوط، وهو أبو القاسم بن خالد، الذي يظهر اسمه في نهاية المخطوط.

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٤١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٣٦.

أمَّا التعليقات فلم أرَ سوى تعليق واحد يقع على يسار العنوان بخط مائل في سطرين، وكلمة واحدة في السطر الثالث: يقول التعليق: «رأيت بخطٍّ ابن مكتوم؛ ذكرَهُ القفطي ينقل اسمه: حمد».

قلتُ: ولم يمرَّ بي عند كل مَن ترجموا له ذِكْر لهذه الرواية على الإطلاق فكلها تجمع على أن اسمه «محمد».

أمَّا التملكات فهي كثيرة، وسأدوِّن ما استطعت قراءتَهُ أو بناءَ بعضه، وذِكْري لها حسب ترتيبها على الغلاف، وهو لا يمت بصلة إلى الترتيب التاريخي على الإطلاق.

فأول تملك أبدأ به ورد تحت التعليق السابق يقول: «{ملكه} أحمد بن محمد بن عبد ا {للّه} العَسْجدي عفا اللّه {عنه}».

وثانيها: تحت سابقه يميناً، ونصه: «مما منَّ به المولى على عبده عقيل زويتي: مُشْتَرى من صدقة سنة ١٢٧٥».

وثالثها: تحت سابقه يساراً، ولم أتبيَّنْ منه سوى «في . . . ابن أحمد . . . لطف الله {به}».

ورابعها: تحت سابقه في الزاوية السفلى يساراً، وهو تملك طويل أصاب وسطه، وهو أكثره، طمس. ولم أتبيَّنْ منه إلا ما يأتي: «ملكه {بالهبة؟} الشرعية { . . . } العَبد الفقير إلى الباري نجم {الدين} بن محمد الشهير نسبه بابن {الخلفا؟} تجاوز {اللّه عنه} وعفا.

وخامسها: يتبع السابق مباشرة فيقول: «ثم آلَ إليَّ بطريق الشراء الشَّرعي من {حضرة؟} المولى المذكور أعلاه بثمن قدره { . . . } وذلك سنة { . . . }.

وسادسها: تملك في الزاوية السفلى من الجهة اليمنى بخط جانبي؛ يقول: «ملك أحمد بن عبدالحميد المقدسي {رحمهما الله}.

وسابعها: في الجهة اليمنى في وسط الصفحة، وبكتابة جانبية أيضاً، تملك مهم نصُّه: «هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا بهذا الكتاب! وهبَه المرحومُ لمفتي حلب نجم الدين أفندي. ثم نقلته الأيام فأوصلَتْهُ إلى قسطنطينية. . . {ثم آل لعبد الله؟} هبة الله. عُفي عنه».

وثامنها: تملك يقع بين التملك السابق وعنوان الكتاب، ونصُّهُ «ملكه محمد بن محمد الحرضوني سنة ٩٠٣».

ثم ـ أخيراً في أعلى الزاوية اليمنى ـ ما يشبه الختم، ولم أتبيَّنْ منه إلا الشكل إن صحَّ.

ذلك ما استطعت قراءته، ولقد ظهر لي من هذه التملكات أن هذا المخطوط قد تنقَّل كثيراً، غير أننا نكاد نجزم بأنه ظهر أول ما ظهر، ونُسخ أول ما نُسخ في «غَزْنَة» عاصمة الدولة الغزنوية، أو إحدى مدنها، حيث كان يعيش المؤلف تأكيداً، والناسخ ترجيحاً.

ثم انتقل بعد ذلك إلى «حلب»، ومعلوم أن المخطوط حول نقد فسر ابن جنِّي، ومعلوم أن ابن جنِّي كان ـ وتلامذتَهُ بعده ـ يعيشون في «حلب» فلعلهم جلبوه، أو أحدهم، إلى هناك لذلك السبب.

ثم انتقل بعد ذلك إلى القسطنطينية، عاصمة الخلافة العثمانية، حيث ملكه أحد المهتمين بالمخطوطات «هبة الله أفندي».

ثم ارتحل رحلته الأخيرة إلى مصر ليستقر في مكتبة مالكه أولاً أحمد طلعت (ت ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م)، ثم يقيم إقامته الأبدية بدار الكتب المصرية، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

قبل أن أتحدث عن المخطوط نفسه أود أن أقرأ نصَّ خاتمة الناسخ حيث يبيِّن فيها متى كتبَهُ، ولمن كتبَهُ؛ يقول، ويُسَمِّي الكتاب تجاوزاً بـ «الاستدراك»: «نجز الاستدراك بحمد اللَّه تعالى ومنِّه، وصلَّى اللَّه على محمَّد وآله. ووقع الفراغُ من كتابتِه ليلة الإثنين الثامن عشر من ذي القعدة سنة خمسٍ وسبعين وأربع مئة لأبي القاسم بن أبي بكر بن أحمد بن عبداللَّه بن الفضل بن العباس بن خالد. غَفَرَ اللَّه لهم ولنا ولجميع المؤمنين والمؤمنات».

**وَصْف النُّسخة الثانية:**

كما ذكرتُ آنفاً فهذه النسخة تحتفظ بها دار الكتب المصرية أيضاً تحت رقم ١١٠٨٣/ز، وتقع في ١٤٧ ورقة، وهي منقولة من النسخة الأولى كما تنص العبارة الموجودة على ورقة عنوان المخطوط التي تقول: «نقلت عن نسخة خطِّيَّة كتبت سنة

٤٧٥هـ»، وظهر العنوان نفسه كما ظهر على النسخة الأصل، إلاَّ أنه هنا يمتاز بخطأ نحويٍّ بشع ينفِّرك من هذه النسخة من أول وهلة! يقول:

**«كتاب**

**قشر الفسر**

**تصنيف**

**الشيخ العميد أبو سَهْل محمد بن الحسن الزَّوزني العارض**

**رحمه الله»**

لو أن الناسخ ـ غفر اللّه له ـ كان من العلماء لتَنَبَّه لما ينقل عنه، ولكتب الصواب هكذا:

**تصنيف**

**الشيخ العميد أبي سَهْل ...**

تماماً كما ظهر على الأصل الذي ينقل منه، وكما تلزمه قواعد اللغة. لم ينقل الناسخ أيّ شيء من التملكات، أو التعليقات، أو الزخرفة الموجودة على الأصل، ولم يشر إليها. وقد دوَّن ـ رحمه اللّه ـ تاريخ نسخه بأنه تم «في مساء يوم الأربعاء الموافق سبعة وعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٥هـ، والحمد للّه رب العالمين». ثم أغفل ذِكْر اسمه.

وهذه النسخة عند مقارنتها بالنسخة الأم نجدها نسخة طبق الأصل في كل شيء إلاَّ أنها تزيد عليها تشويهاً في قراءة بعض النصوص. لقد أهملتُ هذه النسخة ولم أرجع إليها إلا في الحالات الضرورية جداً عندما تستغلقُ كلمة في الأصل، أو يصيبُ بعض ورقاتها طمس، أمّا ما عدا ذلك فلم أجد فيها ما يُغري بالاعتماد عليها أو الثقة بها.

**ملاحظات عامة حول المخطوط الأصل:**

**١ - عدم دقة الناسخ:**

على الرغم من نفاسة نسخة هذا الكتاب لقِدَم تاريخها (٤٧٥هـ)، ولكون ناسخها مما

يغلب على الظن أنه معاصر للمؤلف؛ هو أول من كُتبت له، فإنها في رأيي نسخة مملوءة بالأخطاء اللغوية، والسقط، وعدم استقامة بعض الأشعار الواردة بها. وعندي أن ذلك ربما يعود إلى كون ذلك الناسخ ليس عربياً؛ لأن نَسْخَها تمَّ في بلاد المشرق الإسلامي؛ «غَزْنة» مثلاً.

ولا أريد ـ حتى لا تطول المقدمة ـ أن أضرب أمثلة على ذلك، فالمتتبِّع لحواشي هذا التحقيق سيلاحظ كثرة الإضافات والمقترحات على النص، اجتهاداً من المحقق، في محاولة لتقويمه، إذ يصعب من دون ذلك استقامة السياق. نَعَمْ: ربما كان العيب أحياناً في المحقق نفسه، ولكن أغلب الأخطاء يدل على قلة عدة الناسخ. ولعل مما يؤيد عجمة الناسخ أنه عندما ورد استشهاد ببيت للنابغة قال: «قال نابغة»، وغير ذلك كثير نبَّهت على بعضها في حواشي الكتاب.

**٢- عنونة القوافي:**

لاحظت أن المؤلف، أو الناسخ، لا يتَّبع طريقة واحدة واضحة في عنونة قوافي الشعر في الكتاب بدءاً بالهمزة وانتهاء بالياء، فالعنونة تسير عنده على النحو الآتي:

أ- الشعر الذي تحت قافيتَي: الباء والنون، لم يُعَنْوَن.

ب- الشعر الذي تحت قوافي: الهمزة والتاء والجيم والحاء والدال والذال والراء والسين والشين والضاد والعين والفاء والقاف، وضع له عناوين معرَّفة بالإضافة؛ «قافية الجيم» مثلاً.

ج- الشعر الذي تحت قوافي: الكاف واللام والميم والهاء والياء، وُضِع له عناوين معرَّفة بالوصفية: «القافية الكافية».

د- لا يوجد شعر تحت القوافي الآتية: الثاء والخاء والزاي والصاد والطاء والظاء والغين والواو.

ولـمَّا وجدت هذا التفاوت في العنونة وعدمها، والتفاوت في ما عُنْوِنَ منها رأيت أن أُوحِّد العناوين، وأن أجعل الحُكْم في ذلك الأغلب في استخدام المؤلف، وهو العنونة

بالإضافة: «قافية الهمزة» مثلاً. وبذلك ظَهَرت العناوين في الكتاب معرَّفة بالإضافة من أوله إلى آخره.

## ٤- تقسيم الكتاب إلى جزأين:

لم أجد تعليلاً على الإطلاق يوضح السبب في تقسيم المؤلف كتابه إلى جزأين. والغريب العجيب في تقسيمه للقوافي التي أوردها أنها متساوية العدد في كل جزء؛ عشرة حروف في كل جزء:

حروف: الألف والباء والتاء والجيم والحاء والدال والذال والراء والسين والشين هي حروف قوافي الجزء الأول.

وحروف: الضاد والعين والفاء والقاف والكاف واللام والميم والنون والهاء والياء، هي حروف قوافي الجزء الثاني.

عندما راجعت القوافي التي تطرَّق إليها ابن جنِّي في «فسره» وجدتُ أنّ الزَّوزني كان مصيباً في عدم إيراده شعراً من القوافي الثماني المهملة، إذ إن المتنبِّي أصلاً لم ينظم شعراً على شيء منها ما عدا قافية الزاي التي علَّق ابن جنِّي على بعض أبيات من قصيدة المتنبِّي التي مطلعها:[1]

كفِرِندي فِرِنْدُ سَيْفي الجُزازِ

لكن الزَّوزني لم يتطرق إلى هذه القصيدة على هذا الحرف؛ ربما لأنه لم يجد ما يؤاخذ ابن جنِّي على شيء من شرحه لأبياتها. أستبعد كثيراً أن يكون للصنعة دور في إغفاله التعليق على هذا الحرف؛ بمعنى أنه لو علَّق على شيء من هذه القصيدة لزادت حروف قوافي الجزء الأول على حروف قوافي الجزء الثاني!.

لا أزال أستغرب تقسيم الكتاب إلى جزأين إذْ لا ضرورة لذلك، خصوصاً أن حجم الكتاب في جزء واحد مناسب، بل متواضع إذا ما قيس بالفسر.

(١) ابن جنِّي، الفسر ٢: ٥١/ب - ٥٨/ب.

**منهج القَشْر:**

يُعَدُّ كتاب الزَّوزني من أوائل الكتب التي أُلِّفت، ووصلتنا حول نقد ابن جنِّي في شرحه لديوان المتنبِّي. فقد سبقه حسب علمي ناقد واحد كان معاصراً لابن جنِّي هو الأديب الوحيد الأزدي، سعد بن محمد (ت ٣٨٥هـ)، فقد نقد الفسر غير أن كتابه لم يصلنا كاملاً، وإنما وصلَتْ منه نُتَفٌ منثورة في نسخة «الفسر» المحفوظة بمكتبة قونية تحت رقم (٥٩٨٤- ٥٩٨٦). نَعَمْ: ذكرَتْ بعض الفهارس المعنية بالمتنبِّي وديوانه أن لكتاب «الوحيد» نسختين: إحداهما في بلغراد تحت رقم ٢٧٥، والأخرى في مكتبة الإسكوريال تحت رقم ٣٠٩[1]. ولم أطَّلع على نسخة بلغراد، أمَّا نسخة الإسكوريال فقد اتضح أنها الجزء الثاني من كتاب «المنصف للسَّارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيِّب المتنبِّي» لابن وكيع التِّنِّيسي (ت٣٩٣هـ)[2].

ثم وصلنا كاملاً هذا الكتاب لأبي سَهْل الزَّوزني. وبينهما أُلِّفت كُتُبٌ لم تصلنا تدور حول الفسر، مثل[3]:

١- الرد على ابن جنِّي لأبي حيَّان التوحيدي (ت ٤٠٠هـ).

٢- التنبيه على خطأ ابن جنِّي لعلي بن عيسى الربعي (ت٤٢٠هـ).

وألَّفَ معاصر الزَّوزني، ابن فُورَّجَة، محمد بن أحمد (ت بعد ٤٥٠) كتابين حول «الفَسْر»، وصل أحدهما، وهو:

١- «الفتح على أبي الفتح»، وهو ردٌّ على ابن جنِّي.

٢- «التَّجَنِّي على ابن جنِّي»، وهو، حسب ما بقي منه من نقول، دفاع عن ابن جنِّي.

وكتاب الزَّوزني ربما كان أحد الكتب الرائدة التي وصلتنا كاملة في هذا الموضوع.

---

(١) الجبوري، أبو الطيب، ص ٣٦٢.

(٢) توصَّل إلى ذلك الدكتور محمد العزَّام، وقد حقق الكتاب وأعدَّهُ للنشر، وسيصدر، حسب علمي اليقيني، عن مركز الملك فيصل بالرياض. قلت: وهو أحد المصادر التي أحلت إليها في تحقيق «القشر».

(٣) الجبوري، أبو الطيِّب، ص ٣٦٤-٣٦٥.

وكل كتاب رائد لابد أن تكون له بعض الهنات التي يتجنبها من يأتون بعده، لكنهم يستفيدون ـ دون شك ـ من منهجه وآرائه، وإن لم يصرِّحوا بذلك، كما فعل ابن معقل في مآخذه.

ويقوم الكتاب على أسلوب الاقتباس، والرد على الاقتباس، فهو يعمَدُ إلى بيت من قصيدة، ويذكر نصاً من شرح ابن جنِّي لذلك البيت، ثم يتبعه تعقيبهُ على ذلك بهذا الأسلوب الحواريِّ:

قال أبو الفتح:

قال الشيخ:

وقول «الشيخ» في الغالب ينقسم إلى قسمين:

الأول: نقد ابن جنِّي، وتفنيد خطأ ما ذهب إليه.

الثاني: إتباع ذلك برأيه في تفسير البيت، وبيان معناه، كما يراه.

ثم ينتقل إلى البيت الذي يتلوه متتبِّعاً كتاب «الفسر»، كما رتّبه مؤلفه، وهو الترتيب الهجائيِّ مِن الألِفِ إلى الياء.

سأتوقَّف ـ بعد هذا ـ لأذكر بعض الملاحظات التي عنَّت لي، واستوقفتني خلال فترة التحقيق، وهي يسيرة في مجملها، ولكن لعل في ذِكْرها شيئاً من الفائدة:

١- هجومه وسخريته من ابن جنِّي:

إذا كان الزَّوزني قد هاجم في مقدمة كتابه الشروح الأربعة التي قرأها حول الديوان، وقرر ـ بعد أن اطلع على شرح ابن جنِّي، ووجده «النهاية في الإيضاح لإعراب {ديوان المتنبِّي} ولغاته» ـ أن «يُعْنَى بتبيين عثراته»، فهذا يُعدُّ مذهباً علمياً رائداً لو التزم المؤلف به، لكنه خرج عن أسلوب النقد إلى أسلوب الهجوم والتجهيل والسخرية والحطِّ من ابن جنِّي. ولعل شخصية الزَّوزني السياسية التي لا ترى عظيماً إلا هي ـ كما قال في شعره ـ قد طغَتْ على شخصيته الأدبية التي يعتقد بسببها دونيَّة ابن جنِّي العلمية مقابلة به!

سأكتفي بإيراد بعض الأمثلة التي تدلل على عدم تأدبه مع عالِم جليل، كابن جنِّي؛ وهذا لا يصحِّ منه:

أـ تجهيله له كقـوله عن شرح ابن جنّي لأحد الأبيات[1]: «هذا الشرحُ أحوَجُ عِنْدي مِن بيت المتنبِّي إلى الشَّرح... ولستُ أعرفُ لقوله معنًى أو فائدة»!

أقولُ: هل يُعـقل أن يشرح ابن جنِّي البـيت، ثم لا يكون مفـهوماً، بل يحـتاج إلى شرح، بل لا معنى له ولا فائدة في شرحه؟!

وكقوله واصفاً ابن جنِّي بالغفلة:[2] «ما أغفَلَ الـمُفَسِّرَ عن خافيهِ!» أي البيت.

وكقـوله:[3] «لستُ أدري كـيف تَعامَى عليـه هذا المعنى الظاهر الذي لا يرتابُ فـيه صَبِيٌّ ولا غَبِيٌّ»!!

فابن جنِّي في رأيه أغبى من الصبِّي والغبِّي!

إلى غير ذلك من الأوصاف المشابهة على مساحة الكتاب كله.

ب- قوله بنظرية «المعنى الواحد للبيت»:

يقول:[4] «والشاعرُ لا يقصـدُ ببيتٍ يقولُهُ غيرَ معنى واحد، فـما يُزاد عليه يدل علَى الجهل بـمُرادِه، في إصدارِه منه، وإيرادِه عنه».

ثم يعيد رأيه فيقول:[5] «وقد قلنا: إن الشاعر لا يريدُ ببيتٍ يقولُهُ غيرَ معنًى واحد، فما عداهُ تعسُّفٌ وخَدَشٌ».

كما يقول:[6] «قد قلنا مِـراراً: إنه لا يكون لقائل بيتٍ إلاَّ غرضٌ واحدٌ، فـما عداهُ تعسُّفٌ وغباوة».

ولكنَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ يخرجُ على هذا التشدد في نظريته النقدية، ويذكر للبيت الواحد أكثـر من وجه! ها هو ذا يقول، بعد ذِكْر رأي ابن جنِّـي في أحد أبيات المتنبِّي،

(١) ينظر نص كتاب القشر، ص ١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠، ١١٠-١١١.

وذكر معارضته لشرحه:[1] «عندي أنه ـ أي المتنبِّي ـ يقول . . . ولو قال قائلٌ: {معنى البيت كذا وكذا فهو} حَسَنٌ، ولم يبعد عن الصواب، وكلاهما قريبٌ من قرينة إلاَّ أنّ الثاني أعزُّ للمَمْدوح وأنبَهُ له».

ثم يقولُ في مناسبة أخرى:[2] «الذي فسَّره ابن جنّي وجهٌ، وعندي أن معناه. . .».

وفي مناسبة ثالثة يقول:[3] «هذا وجهٌ، وعِنْدي أن المُسْتَجَاش. . .» وغير ذلك كثير.

ألا يرى القارئ الكريم أن المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ يقبل هنا آراء ابن جنّي في شرحه لكنه يرى لتلك الأبيات، وغيرها، معاني مختلفة.

ألا يدل هذا على أن البيتَ يحتمِل أكثر من معنى واحد عند المؤلف نفسه؟!

ج- لم يشر المؤلف ـ رحمه اللّـه ـ إلى مصادره أو الشروح التي اطلعَ عليها، أو اقتبسَ منها، أو استفادَ من تعليقاتها، في الكتابِ كلِّه.

د- تخلُّصَ المؤلف من التعصُّب ضد ابن جنِّي، على الرغم من هجومه عليه، فهو في مجمل كتابه يتسم بالموضوعية، ومحاولة إعادة تفسير بعض «**أبيات المعاني**» عند المتنبِّي، مخالفاً بذلك ابن جنِّي، ولا شك أنه من أوائل الكتب التي ألفت حول هذا الموضوع.

هـ- يتميز شرحه لتلك الأبيات بالتوثيق؛ وذلك بالاحتجاج لرأيه بالآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، والأمثال العربية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

و- كثرة الفواصل المسجوعة؛ مما يجعل ملاحقة المؤلف في إدراك مقصده مُملاً أحياناً، مثل قوله:[4] «إذا لم تكن نفس النَّسيب كأصله في مكارمِ الأخلاقِ والأفْعالِ، واقتفاءِ المفاخرِ والمآثرِ، والجَمْع بين التُّقَى والعُلَى، والشَّرفِ الأوفَى، والعَمَلِ الأزكَى، وعمارةِ الدِّين بالدنيا، واطِّلاعه منها الذروة العليا، وبلوغه الغاية القصوى. . . إلخ».

(١) كتاب القشر، ص ٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦١، وتنظر صفحة ١٧١ أيضاً.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٣.

أقول: كان بالإمكان أن يقول كل هذا في عبارة قصيرة مؤدِّية للغرض.

تلك بعض الملاحظات الموجزة، ولكن هذا الكتاب مهما اعتوَرَه من نقدٍ أو نقصٍ يبقى، دون شك، لَبِنَةً مهمة تضمّ إلى تراث أبي الطيِّب المتنبِّي.

**هل سبق نشر كتاب القَشْر؟**

**الجواب: نَعَمْ!** ففي عام ٢٠٠٤م، كما يظهر على الغلاف، صدرت طبعة للكتاب عن دار الينابيع في دمشق بتحقيق الدكتور رضا رجب، وقد اطلعتُ عليها وقرأتها، وظهر لي أن هذا الكتاب ربما كان أول كتابٍ يُخرجه المحقِّق الكريم للناس، ولذلك فإن تجربته، في رأيي المتواضع، تجربة أقل ما توصف به هو التعجل! وما دخَلَ التعجل في شيء إلا أفسده وشانه!

لقد كان اطلاعي على الكتاب في صيف عام ٢٠٠٥م[1]، وكنت قد انتهيت من التحقيق، ولم أكتب المقدمة بعد، لكني بدأت الطباعة الأولية للنص، وكدتُ أتوقف حينما علمت بصدور تلك النشرة. ما من شك في أن المحقق الثاني يبحث دائماً عن عيوب عند المحقق الأول، لكي يعلل سبب إقدامه على إصدار نشرته، هذا إذا لم يكن المحقق الثاني منصفاً. أمَّا إن كان منصفاً فإنه يصدرها موثَّقاً ذلك بأسباب علمية تبيّن أوجه النقص عند المحقق الأول، وهذا ما يملكه كاتب هذه السطور بكل يقين وثقة. وكنت أود أن أوضح أوجه النقص كاملة في نشرة الدكتور رجب، إلاَّ أني وجدتُ أن

(١) تفضَّل بإهداء تلك النسخة إليّ في صيف هذا العام، وإرسالها من دمشق، الأخ والصديق الأستاذ حكمت هلال، صاحب مكتبة دار الهلال. وقد تبيَّن لي من هوامش تلك النشرة لكتاب «القَشْر» أن الدكتور رجب قد حقق كتاب «الفَسْر» أيضاً. عندها طلبت من الأستاذ حكمت هلال إرسال نسخة منه كاملة فأخبرني أنهم لازالوا يطبعون الجزء الأخير، ووعدني بأن يرسل نسخة كاملة منه عند انتهاء الطباعة، وقد فعل، رعاه الله، فقد وصلتني نسخة من «الفسر» بعد صدوره آخر صيف ٢٠٠٥م، لكنَّ ما ظهر على الغلاف هو أن الكتاب نُشِر عام ٢٠٠٤م أيضاً مثل كتاب «القشر»! ومن خلال تصفُّحي اتضح لي أن عمل المحقق في «الفَسْر» شبيه بعمله في «القَشْر» وإن كان أحسن قليلا. وحسب علمي أن أحد الأساتذة الأفاضل هنا في الرياض يعمل، منذ سنوات، على إخراج الكتاب إخراجاً علمياً. وفَّق الله الجميع.

الأمر سيطول، ولذلك رأيت أنه أوجز الأسباب الرئيسة هنا، على أن أنشرَ نقداً مُفصَّلاً لتحقيقه منجَّماً على حلقات، في إحدى المجلات العلمية، إن شاء الله.

هذه بعض أسباب خروج نشرتي هذه، وهي حصيلة قراءة أولية لنشرة الدكتور رجب:

١- من المعلوم لدى جميع المهتمين بالتراث والقائمين عليه ومحقِّقيه أن أول عمل يجب على المحقق التزامه هو البحث عن جميع نسخ المخطوط الذي يريد تحقيقه حتى يتجنب النقصان والتصحيف والتحريف والحذف والخطأ في الضبط، وغير ذلك، مما يقع بين النُّسَخ على اختلافها. وأهم من ذلك كله أن نبحث بين هذه النُّسَخ عن أقدمها وأقربها من عصر المؤلف، إذ إن هذه النسخة، عادة، هي الأحرى بمقاربة الكمال من النسخ الأخرى.

كم كنت أتمنى لو أن الدكتور رجباً قرأ ذلك الكتاب السَّهْل السلس لرائد التحقيق في هذا العصر الأستاذ المرحوم عبدالسلام هارون، وهو كتاب «تحقيق النصوص ونشرها»، لو أنه فعل ذلك لما وقع في ما وقع فيه من عدم تقدير للنُّسَخ المخطوطة التي بين يديه من كتاب: «قَشْر الفَسْر»؛ لنستمع إلى الدكتور رجب يحدِّثنا عن مخطوطَي الكتاب:

«للكتاب ـ في ما نعلمُ ـ نسخة واحدة أشار إليها الشيخ محمد علي النَّجار في مقدمة «الخصائص»، وقال: وللشيخ العميد أبي سَهْل محمد بن الحسن الزَّوزني استدراك على ابن جنِّي باسم «قَشْر الفَسْر» منه نسخةٌ بمكتبة طلعت بدار الكتب مخطوطة سنة ٤٧٥هـ»[1].

ثم يقول: «ومن نسخة دار الكتب هذه تَمَّ اقتناء نسخة حديثة ذكر ناسخها تاريخ نهايتها في الورقة الأخيرة بقوله: «في مساء يوم الأربعاء الموافق سبعة وعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٥هـ، والحمد لله رب العالمين، ورقم هذه المخطوطة ١١٠٨٣ز في دار الكتب القومية بمصر. **وعن هذه النسخة حصلنا على صورة المخطوطة التي قمنا بتحقيقها**».

(١) تنظر مقدمة المحقق ٢٠.

ثم يستمر في الحديث فيقول: «ومصداقاً لقول الشيخ النَّجَّار فقد ذكر ناسخ النسخة الحديثة ما أورده ناسخ **النسخة الأمّ** في نهاية المخطوطة وهو قوله: «نجز الاستدراك بحمد الله تعالى ومنِّه، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآله، عن نسخة خطِّيَّة تمَّتْ كتابتها ليلة الإثنين الثالث عشر من ذي القعدة سنة ٤٧٥هـ» وهي النسخة التي اطلع عليها الشيخ النَّجَّار، ووصفها وسمَّاها «الاستدراك»، كما في نهايتها، وذكر تاريخ نَسْخها».

وأسأل القارئ الكريم: كم نسخة موجودة للكتاب في دار الكتب؟ أليستَا نسختين:

١- نسخة: أشار إليها الشيخ النجار... واطلع عليها، ووصفها وسمَّاها الاستدراك... وذكر تاريخ نَسْخها، ومكان حِفْظِها بمكتبة طلعت بدار الكتب، وذكر أنها «مخطوطة سنة ٤٧٥هـ».

٢- ومن نسخة دار الكتب هذه تم نَسْخُ نسخة حديثة تاريخها... سنة ١٣٥٥هـ.

إذاً فالدكتور رضا رجب يعلم علم اليقين بوجود نسختين لمخطوط «القشر» محفوظتين في دار الكتب المصرية: الأولى منهما يكاد يكون ناسخها معاصراً للمؤلف المتوفَّى سنة ٤٤٥هـ تقريباً، والثانية منهما يكاد ناسخها يكون معاصراً للدكتور رضا رجب نفسه!.

أسأل المهتمين بالتراث وتحقيقه: على أيِّ النسختين نعوِّل، ونعتمد عندما نرغب في تحقيق هذا الكتاب؟

أعَلَى النسخة الأولى المكتوبة سنة ٤٧٥هـ؟

أم على النسخة الثانية المكتوبة سنة ١٣٥٥هـ؟

أم عليهما معاً؟

لو كان التساؤل موجَّهاً لي لاخترت الخيار الثالث، ولما أقدمت على نشر الكتاب المخطوط دون أن تكون النسخة الثانية بجانبي، وتحت يديَّ، مهما كانت قيمة أيّ منهما.

ولو سُئلت أن أختار بين النسختين لاخترت الأولى، دون تردد؛ لأنها أشبه ما تكون بنسخة المؤلف.

أمّا النسخة الثانية هنا فهي منقولة عنها، وليتها كانت بخط أحد العلماء، ولكنها بخط ناسخ مجهول!

لقد حقق الدكتور رضا رجب الكتاب ـ وهو يعلم علم اليقين ـ بوجود كلتا النسختين ويصرح بذلك بكل جلاء، فعلى أيهما اعتمد في تحقيقه؟

ها هو ذا يقول بعبارة صريحة واضحة: «. . . ومن نسخة دار الكتب هذه تم اقتناء نسخة حديثة ذكر ناسخها تاريخ نهايتها. . . سنة ١٣٥٥هـ، رقم هذه المخطوطة ١١٠٨٣ز في دار الكتب، وعن هذه النسخة «الحديثة» حصلنا على صورة المخطوطة التي قمنا بتحقيقها».

ما رأي القارئ في هذا الاختيار؟!

يترك الدكتور رضا رجب النسخة النفيسة، مع علمه بمكانها، وسهولة الحصول عليها، فالنسختان في مكان واحد، ويعمد إلى النسخة الحديثة، ويعتمد عليها في نشرته، وشتّان ما بين الاثنتين! بينهما ما يزيد على ثمانية قرون!

وليته توقف عند هذا، ولكنه عندما بدأ في نسخ المخطوط نراه يقول: «قمنا بِنَسْخ الكتاب من أوله إلى آخره (!) عن هذه المخطوطة **الوحيدة المتوافرة**، وفي هذا من العناء والصعوبة ما يعرفهُ المشتغلون بالتحقيق، وكم تكون المهمة شاقة عندما تكون للكتاب **نسخة يتيمة**»!!

كيف "تكون. . . يتيمة" وأمُّهَا موجودة؟!

ألم يذكر من قبلُ أنّ للكتاب نسختين؟

ألم يقل أن الثانية منسوخة من الأولى؟!

أين اختفت الأولى، بل الأصل؟

أهكذا يكون التحقيق؟

أهكذا يكون اختيار النُّسَخ؟

يبدو أن الدكتور رضا رجب يعتقد أن النسخة كلما كانت حديثة النَّسْخ كانت أصحَّ

وأوثَقَ في الاعتماد عليها عند التحقيق. لذلك اعتمد على النسخة الحديثة، وأهمل القديمة، الأصل!

هذا وحده سبب كافٍ لإعادة تحقيق «القَشْر».

٢- عندما أراد أن يتحدث عن حياة الزَّوزني ظهر واضحاً جليّاً عدم معرفته بالمصادر العربية التي ترجمت للزَّوزني، فقال: «لم يترجم للمؤلف أحد ـ في ما علمت ـ إلاَّ الثعالبي في "اليتيمة"، والصَّفدي في "الوافي"»!

والحقيقة أن الذين ترجموا للزَّوزني ـ في ما علمت ـ تسعة مؤلفين. والدكتور رضا رجب يشكو من قلة الأخبار عن حياته، ويحاول أن يقلب ترجمة الثعالبي للزَّوزني؛ لكي يخرج بصفحات ثلاث فيها الكثير من التكرار وعدم الفائدة. وأود أن أهمس في أذن الدكتور رضا رجب بأن أبا سَهْل الزَّوزني كان الحاكم بأمره في عهد الدولة الغزنوية في عهد السلطان مسعود وابنه مودود «بين سنتي ٤٢١ و٤٤٠هـ»، وقد ذكرت في أول هذه المقدمة أن دوره السياسي في تلك الدولة يصلح بجدارة أن يكون رسالة علمية في أحد أقسام التاريخ بإحدى جامعاتنا العربية، فهو رجل مشهور مجهول!

٣- عندما أراد الدكتور رضا رجب أن يفسِّر لقب الزَّوزني الذي لحقه في آخر عنوان الكتاب، وهو «العارض» استعصى عليه فَهْمُه فقال: «وأمَّا "العارض" وقد وردَتْ هذه الصفة على غلاف المخطوطة، وفي ثناياها مع بداية الجزء الثاني، وفي نهايتها، فلم أفهم لها معنًى محدَّداً أو سبباً جليّاً[1]».

وأقول: بل لها معنى محدَّدٌ، وسبب جليٌّ!

فالعارض: هو رئيس ديوان الجند، وقد كان أبو سَهْل الزَّوزني رئيس ديوان الجند للسلطان مسعود الغزنوي بين سنتي ٤٢٢هـ و٤٢٤هـ.

والعارض يُوكَلُ إليه نفقات الجيش وأرزاق جنده، وله الحَلُّ والعقد، والإثبات والإسقاط.

(١) الزَّوزني، قشر، مقدمة المحقق ١٧.

٤- عندما أراد أن يتحدث عن عمره قال: إنه «امتدَّ العمر بهذا الشيخ الجليل إلى سنة ٤٣٩، كما نفهم من **الإشارة اليتيمة لسنة وفاته، التي وصلتنا على وجه الورقة الأولى من المخطوط**»[١].

وقد ـ والله ـ أعياني البحث عن «تلك الإشارة التي وصلت الدكتور رضا رجب على وجه الورقة الأولى من المخطوط» وقد صوَّر الدكتور «الورقة الأولى» في نشرته، وكذلك فعلتُ، فليته يدلّنا على ذلك **التاريخ اليتيم**![٢].

آمل ألاّ يكون في الأمر تدليس على القارئ، وأن يكون الأمر مجرد جهل منّي في عدم الوقوع على مكان ذلك التاريخ على وجه الورقة الأولى من المخطوط. كل ما ذُكِرَ على وجه المخطوط ـ عدا العنوان واسم المؤلف وألقابه ورقم المخطوط وختم المكتبة ـ هو هذه العبارة:

«نُقِلت عن نسخة خطِّيَّة كُتِبت سنة ٤٧٥هـ»

٥- ذكر الدكتور رضا رجب من بين ثَبَت مصادره سبعة وعشرين مصدراً من المصادر التي تدور حول شعر المتنبِّي شرحاً ونقداً، بما في ذلك ديوان المتنبِّي، لكن المحقق الكريم لم يستفد من هذه القائمة إلا من مصدرين، ليس غير، دارت عليهما جُلُّ إحالاته في هوامش تحقيقه، وهما: «ديوان المتنبِّي»، وكتاب «الفَسْر» لابن جنِّي، أما المصادر الباقية فقد أهملها، ولم يرجع إليها، وأستثني «شرح الواحدي» الذي أحال إليه مرة واحدة ليس غير!

بقي أن نتوقف قليلاً عند إحالاته إلى "الديوان" و"الفسر" لنرى كيف استفاد منهما وأفاد:

أمَّا إحالاته إلى الديوان فقد كانت الإحالات إليه الوحيدة في تحقيقه التي التزم في أكثرها الدقة، في ما أظن.

وأمَّا إحالاته إلى الفسر فهي إحالات تجعلني في حيرة من الأمر، فهو يحيلك في كل بيت في «القَشْر» إلى «تحقيقه» هو في «الفَسْر»، لكنه لا يحيلك إلى الجزء والصفحة،

(١) البيهقي، تاريخ، ص ٥٣٦.

(٢) الزَّوزني، قشر، مقدمة المحقق، ص ١٤.

وإنما يحيلك إلى رقم القصيدة في «الفَسْر»! وتذهبُ إلى ثبت المصادر في آخر تحقيقه «للقَشْر» لكي تتأكد من نشرته لشرح ابن جنِّي فلا تجد لها ذِكْراً هناك! لماذا؟ لأن تحقيقه «للفَسْر» لم يصدر بعدُ، ولم تتبيَّنْ له أرقام الصفحات، وأماكنها في الأجزاء! ولذلك فإنَّ على قرَّاء «القَشْر» أن ينتظروا حتى يخرج «الفَسْر» ليستفيدوا من إحالات الدكتور رجب وتعليقاته. ثم أليس من حق قارئ «القَشْر» أن تكون هوامشه وحواشيه أمامه وأنْ لا ضرورة لأنْ يضطر إلى انتظار كتابٍ آخرَ سيخرجه المحقق نفسه يفسِّر فيه ما قد يحتاج إليه القارئ في الكتاب الذي بين يديه؟ بل أليس من حق القارئ أن تكون هوامشه وحواشيه أمامه في «القَشْر» حتى مع وجود «الفَسْر» منشوراً؟!![1].

٦- وما دمنا نتحدث عن المصادر واستخدامها في تحقيق الدكتور رضا رجب، فإننا سنتوقف عند ثَبَت مصادره، لنرى «عددها»؛ لأن «العدد» مهم جداً في رأي المحقق الكريم الدكتور رجب. لقد أثبت مئتين وأحد عشر مصدراً ومرجعاً (٢١١) يزعم أنه استخدمها في تحقيقه. ونحن سنناقشه هنا على أنه يعلم أن ما يُثْبَتُ في قائمة المصادر هو ما استخدمه المحقق ـ أيُّ محقق ـ في نشرته. أمَّا ما رجع إليه، ولم يُحِل إليه فلا يثبت أبداً بين المصادر. أظنه يعلم ذلك، وسأناقشه على هذا الأساس.

أ- لقد أحصيت من خلال مراجعة حواشيه وهوامشه أنه استخدم مئة وواحداً وثلاثين (١٣١) مصدراً، تقريباً، من بين كل المصادر التي رصدها في ثبته، وعددها (٢١١) مصدراً. أمَّا السبعون الباقية فقد كان إثباته لها من باب التزيُّد لا أكثر.

ب- ولو أن المصادر التي استخدمها كانت موزعة على الكتاب لهان الأمر، ولكن هذا الكمَّ الهائل من المصادر منحصر في ما يقرب من أربعين صفحة فقط من كتاب تزيد صفحاته على أكثر من أربع مئة صفحة!

ج- ولو أن الدكتور رضا رجب استخدم تلك المصادر استخداماً سليماً لهان الأمر. ولكنه ـ مثلاً ـ عندما تمر به بعض أبيات الاستشهاد نراه يكثر جداً من عبارته المعهودة

(١) يقول في بعض تخريجات الشعر «انظر تخريجنا له في الفسر»! تنظر مثلاً الصفحات ٣٨، ٤٩، ١١١، ١١٣، ١١٩، ١٢٣، وغير ذلك كثير.

«لم أعثر عليه»[1]. ولكنه عند بعض الأبيات، وخاصة للشعراء ذوي الدواوين المجموعة، أو لأبيات الشواهد النحوية، يذكر للبيت الواحد ما يقرب من خمسة عشر مصدراً؛ مثلاً: ورَدَ هذا البيت؛ صفحة ٣٧٩:[2]

أهابكِ إجلالاً وما بكِ قدرَةٌ      عليَّ ولكن ملءُ عين حبيبها

فَخَرَّجه كما يلي:

«البيت لنصيب في ديوانه ٦٨، و"تلخيص الشواهد" ٢٠١، و"سمط اللآلئ" ١/ ٤٠١، و"شرح التصريح" ١/ ١٧٦، و"المقاصد النحوية" ١/ ٥٣٧، وانظر تخريجه في ديوان نصيب ٦٩. ولمجنون ليلى في ديوانه ٥٨، و"الوحشيات" ١٩٨، و"المؤتلف والمختلف" ٢٨٩، و"تزيين الأسواق" ٦٧، و"الصحاح" (غرب)، و"الأغاني" ٢/ ١٩، ولقيس بن معاذ أو لمحمد بن نمير في "سمط اللآلئ" ١/ ١٨١، ولمحمد بن النميري في "حماسة ابن الشجري" ١/ ١٥٥، وانظر تخريجه في "ديوان مجنون ليلى" ٥٨».

أرأيتم كيف استخدم ١٣١ مصدراً في أربعين صفحة في كتاب تزيد صفحاته على أربع مئة صفحة. لقد استخدم في هذه الصفحة وحدها اثنى عشر مصدراً!

عندي أنه قد وجد كل المصادر المذكورة أعلاه للبيت عند جامِعَيْ شعر نصيب والمجنون فأغار عليها، كما أغار على معاجم الشواهد النحوية التي أوردت البيت، والبيت شاهد من شواهد النحاة.

إنه ـ دون شك ـ يعرف ذلك، وأعرفه!

أمَا كان الأَوْلى أن يقول مثلاً: «البيت متنازع النسبة فهو تارة ينسب إلى نصيب، وتارة

---

(١) تنظر، مثلاً، الصفحات: ٣١، ٣٩ بيتان مختلفان، ٦٩ بيتان مختلفان، ٧٤، ٧٧، ٨٤، ٨٥، بيتان متفقان، ٩١، ٩٦، ١٢٥ بيتان، ١٥٠ بيتان، ١٥٢ بيتان، ١٨٣، ١٨٨، ١٩١، ٢١١ بيتان، ٢١٣، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠ بيتان، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠ بيتان، ٣١٩، ٣٣٢، ٤٠٤.
والبيِّن أنه لم يجتهد في تخريجها بدليل أن كاتب هذه السطور تمكَّن من تخريج أكثر من ثلثيها.

(٢) ولقد كرر العمل نفسه أو شبيهاً به في تخريج أبيات لتوبة بن الحمير ٨٥، وزيد الخيل ١٣٦، وامرئ القيس ١٥١، وعلقمة الفحل ٣٥٣، وأعشى باهلة ٣٨٣، وابن هرمة ٤١٠.

إلى المجنون وإلى غيرهما؛ ينظر تخريج ذلك في "شعر نصيب" ٦٩، و"شعر المجنون" ٥٨، و"معجم شواهد النحو الشعرية" ٢٨٣» أو غيره مما رجَعَ إليه من معاجم الشواهد النحوية؟

وفي قراءة الآية: ﴿اعْلَمْ أنَّ اللَّه عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ﴾ أحال القارئ إلى أربعة عشر مصدراً!.

فإذا كان قد استخدم (١٣١) مصدراً في أربعين صفحة من كل الكتاب فها هو ذا هنا يستنفد ما يزيد على خُمْس مجموع مصادره في تخريج بيت وآية لا تمسّان صلب الموضوع في الكتاب على الإطلاق!

د- لو كان هذا التكثر من تعداد المصادر للبيت الواحد موجَّهاً إلى كل بيت من أبيات شعر المتنبِّي التي تناولها الزَّوزني بالتعليق لكان «لتقصِّيه» كل الوجاهة؛ وذلك بأن يحيل الدكتور رجب قارئ تحقيقه إلى شُرّاح ديوان المتنبِّي ونقَّاده، ومؤيديه ومعارضيه؛ لو فعل ذلك لقدَّم خدمة جليلة للباحث عن تلك الأبيات التي تناولها هذان العالمان: ابن جنِّي والزَّوزني، واختلفا حولها، بل إن المصادر مَهْمَا كثرت فهي تجعل مهمة الباحث أكثر يسراً وسهولة في الوصول إلى مبتغاه من تلك الأبيات في مصادر تراث المتنبِّي.

هـ- ولعل مما يؤيد إغارته على معاجم شواهد النحو أنه يخرج بيت رجز ورد على صفحة ٣٥٠، مختلط النسبة، فيحيل القارئ إلى مصدرين أدبيين، وثلاثة مصادر نحوية ليس منها في ثبت مصادره في آخر الكتاب إلاَّ مصدر واحد، هو "خزانة الأدب"، ولكن تخريج البيت موجود بمصادر أكثر عند: حنا حداد ٧٦٢، وقد ذكر الدكتور حدّاد اختلاط النسبة نفسه، وذكر مصادر لهذا الرجز في خمسة عشر مصدراً، انتقى منها الدكتور رضا رجب خمسة فقط، ونسي أن يلحقها بثبت مصادره في نهاية الكتاب!

٧- بقيت أمور كثيرة تدل دلالة واضحة على عدم صحة منهج الدكتور رضا رجب في تحقيقه، هذا ولَمَّا أدخل بعدُ في الحديث عن قراءة النص، والأخطاء الشنيعة فيها:

لقد أحصيت في صفحة واحدة ما يقرب من عشرين ملاحظة كما في الصفحة ١٢٦.

كما وجدتُ أنه ينثر الشعر كما في الصفحة ٢٩٨.

ووجدت عنده سقطاً في النص كما في الصفحة ١٥٧.

ووجدت عنده صفحات بيضاء كما في الصفحتين ٣٧٠، ٥٥١.

ولو عددت ما أحصيته من ملاحظات لملَّ هذا الكتابُ من المقدمة!

لكني أعِدُ القارئَ بأن أنشر تلك الملاحظات منجَّمة ـ كما قلت ـ في إحدى المجلات العلمية قريباً، إن شاء الله تعالى.

أود أن أهمس في أُذن الدكتور رضا رجب، وأقول: تعست العجلة.

ولأدلل على ذلك يكفي أن أهمس في آذان المحققين المتخصصين بأن الدكتور رجب قد أخرج للناس في عام ٢٠٠٤م وحده الكتب الآتية:

١- ديوان التلّعفري، ويقع في ٦٦٥ صفحة.

٢- ديوان العزازي، ويقع في ٤٨٠ صفحة.

٣- كتاب قشر الفسر للزوزني، ويقع في ٥٦٢ صفحة.

٤- كتاب الفسر لابن جني، في خمسة أجزاء، ويقع في ٤٦٣٨ صفحة.

وهذا يعني أن مجموع ما حققه أو أخرجه الدكتور رضا رجب وحده في عام ٢٠٠٤م، حسب تواريخ النشر الظاهرة عليها، يزيد على ستة آلاف وثلاث مئة (٦٣٠٠) صفحة!

وأتساءل: كيف تمكن الدكتور رجب من مراجعة تجارب طباعة كل هذه الصفحات في عام واحد؟!

**هل هناك نشرة أخرى للكتاب؟**

الجواب: لا.

ولكن حسب علمي، وحسب ما نشره الأستاذان أحمد عبدالباسط، وأحمد عبدالستار في مجلة «تراثيات» العدد الأول، الصفحة ١٩١، وضمن رصد لرسائل الدكتوراه الممنوحة من جامعة القاهرة، فقد ذَكرَا هذه الرسالة: «شرح الزَّوزني على ديوان المتنبِّي» مقدمة من الطالب عارف أكرم أبو خصيري الحجاجي وتقع في جزأين.

وقد قُدِّمت هذه الرسالة عام ١٤٠٦/ ١٩٨٦م. ولمعرفتي اليقينية بعدم وجود كتاب للزَّوزني بهذا العنوان فقد طلبتُ، بأخرة، من أخي الدكتور أحمد سليم غانم أن يتفضل ويصوِّر لي ثلاث صفحات من أول الجزء الأول، وثلاث صفحات من أول التحقيق

ففعل مشكوراً. فإذا العمل لا يزيد على أن يكون «قَشْر الفَسْر»! ولا أدري كيف تحوَّل العنوان ليكون «شرح الزَّوزني على ديوان المتنبِّي» والزَّوزني لم يشرح ديوان المتنبِّي، وإنما ـ كما نعلم جميعاً ـ له مآخذ على شرح ابن جنِّي على ديوان المتنبِّي. لا أدري كيف غفل الأستاذ المشرف وسمح بتمرير هذا العنوان الخاطئ المضلل؟!

لقد اكتفيت من هذه الرسالة بما اطلعتُ عليه، ولم أجد نفسي مضطراً إلى الرجوع إليها قبل الإقدام على النشر. كم كان مفيداً لو أن محقق النص ودارسَهُ؛ الدكتور عارف الحجاجي، نشر عمله خلال السنوات العشرين الماضية منذ إجازة الرسالة، وبما أنه لم يفعل، فها هو ذا "قَشْر الفَسْر" يخرج للمختصين بهذا التحقيق المتواضع.

**عملي في تحقيق هذا الكتاب**

لقد كان الهدف الأساسي الذي وضعْتُه نصب عيني في تحقيق هذا المخطوط هو تحرير النص، إذ إنه مخطوط مملوء بالتصحيف والتحريف والسقط. لقد كنت في قراءتي، ثُمَّ نسخي لهذا الكتاب مثل شخص حافي القدمين يمشي في أرض مُشْوِكة، فهو في مِشْيته شديد الحذر، شديد التأنِّي، ومع كل هذا: لابد أن يشاك!

نعم! هكذا كنت، ولا أجد ما أتمثَّل به إلاّ مقولة الزَّوزني نفسه عن شرح ابن جنِّي لأحد أبيات المتنبِّي: «... وقوله مشتبه عليَّ لا أعرف معناه، ولست أفهم ما أراده بما أفرده وأبداه».

نَعَمْ: كنت أقول هذا عند قراءتي بعض نصوص الزَّوزني!

أجزم قاطعاً بوجود عدم وضوح في بعض النصوص والعبارات في الكتاب، ولعل كثرة الأقواس والإضافات تدل على محاولة جادة للوصول بالنص الذي بين أيدينا إلى أقرب السبل إلى الصحة لا الكمال.

وبعد:

فقد اتبعت في تحقيق هذا الكتاب المنهج نفسه الذي اتبعته في تحقيق كتاب «المآخذ على شراح ديوان المتنبِّي» لابن معقل الأزدي (ت ٦٤٤هـ)، وهو الآتي:

١ - لقد تتبَّعتُ مصادر كل بيت من أبيات المتنبِّي التي كانت مدار الخلاف بين

ابن جنِّي والزَّوزني في كل ما وقعتْ عليه يدي من تراث المتنبِّي مخطوطة كانت أو مطبوعة وأحلت تلك الأبيات في الكتاب إليها ما أمكن.

٢- خرَّجتُ الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال العربية، وما استطعت الوصول إليه من أبيات الشعر، وسيجد الباحث الكريم أن هناك أبياتاً قليلة لم تخرَّج. آمل أن أُوفَّق في العثور عليها جميعاً وتخريجها في طبعة قادمة، وعندي أن بعضها ربما كان من شعر المؤلف نفسه.

٣- ذكرتُ أمام كل بيت شعريٍّ بَحْرَه العروضيَّ.

٤- جعلتُ للكتاب أثباتاً تُعين القارئ للوصول إلى ما يريده داخل الكتاب.

٥- ضبطتُ النص بالشكل بالقدر المستطاع.

٦- اعتمدتُ في قراءة النص على النسخة الأم، أمَّا النسخة الثانية فلم أرجع إليها إلا في حالات محدودة، إذ إنها منسوخة حديثاً منها، مشوَّهة عنها.

وقبل الختام أتقدم بالشكر الجزيل إلى أخي الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد على تبنِّيه نشر هذا الكتاب في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تماماً كما فعل مع كتاب «المآخذ» لابن معقل الأزدي، فجزاه الله خيراً.

كما أشكر الدكتور إبراهيم البطشان على تزويدي بثلاث مصوَّرات من نُسَخ كتاب «الفسر» لابن جنِّي، وهي: نسخة قونية الثانية، ونسخة الزاوية الحمزاوية، ونسخة الإسكوريال.

وأخيراً: فإني أجزم أنَّ المطَّلع على هذا التحقيق لابد أن يجد فيه، رغم الحرص، بعض التطبيعات، أو السهو، أو الأخطاء العلمية، وتلك طبيعة المخلوق، وها أنا أردد مع الشاعر:

وعَيَّرْتَني النُّقصانَ والنَّقْصُ شَامِلٌ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ومَنْ ذا الذي يُعْطَى الكمالَ فيكمُلُ

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وهو المستعان، وله وحده الكمال.

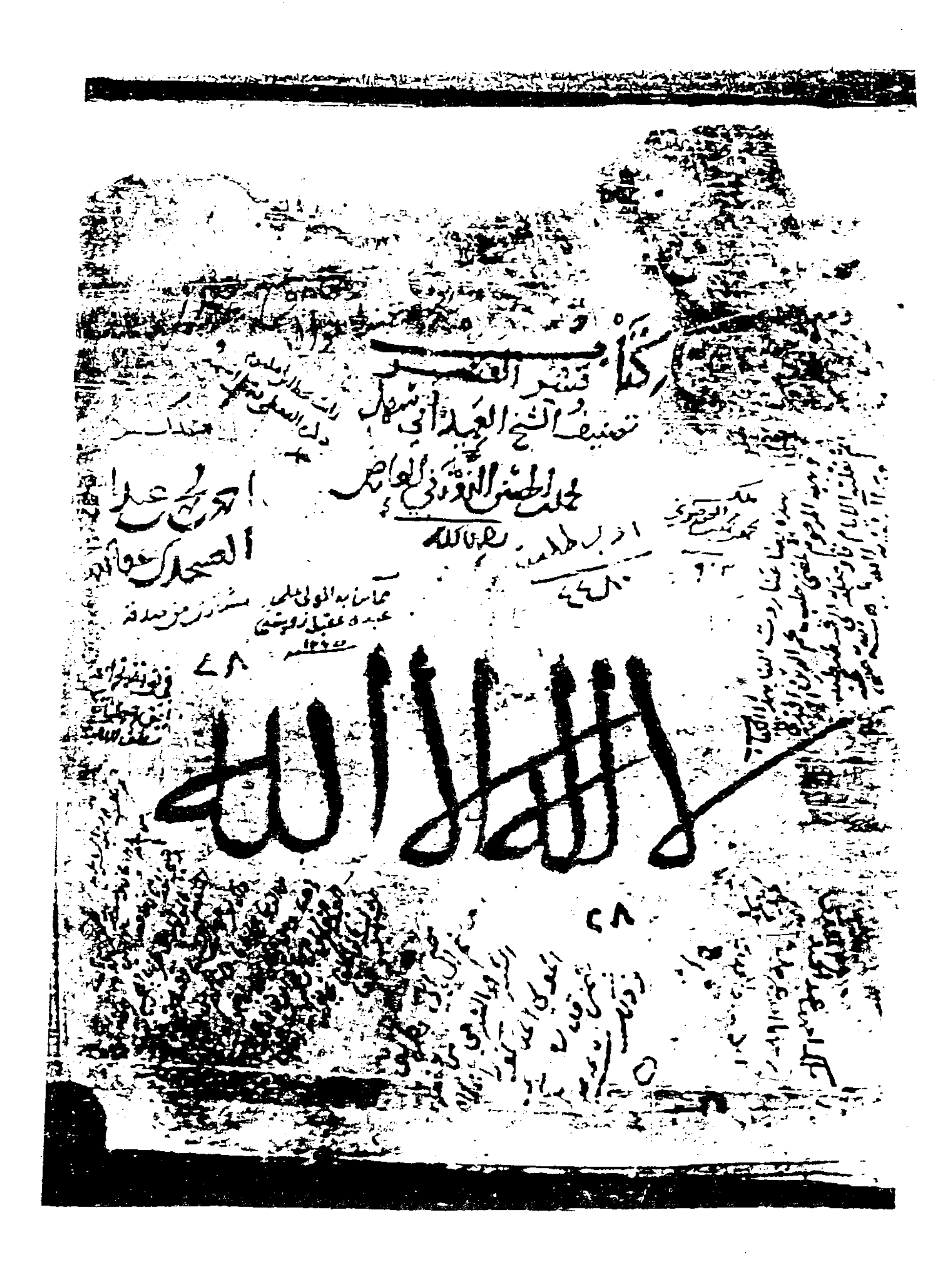
**عبدالعزيز بن ناصر المانع**

**الرياض**

**شوال ١٤٢٦/ نوفمبر ٢٠٠٥م**

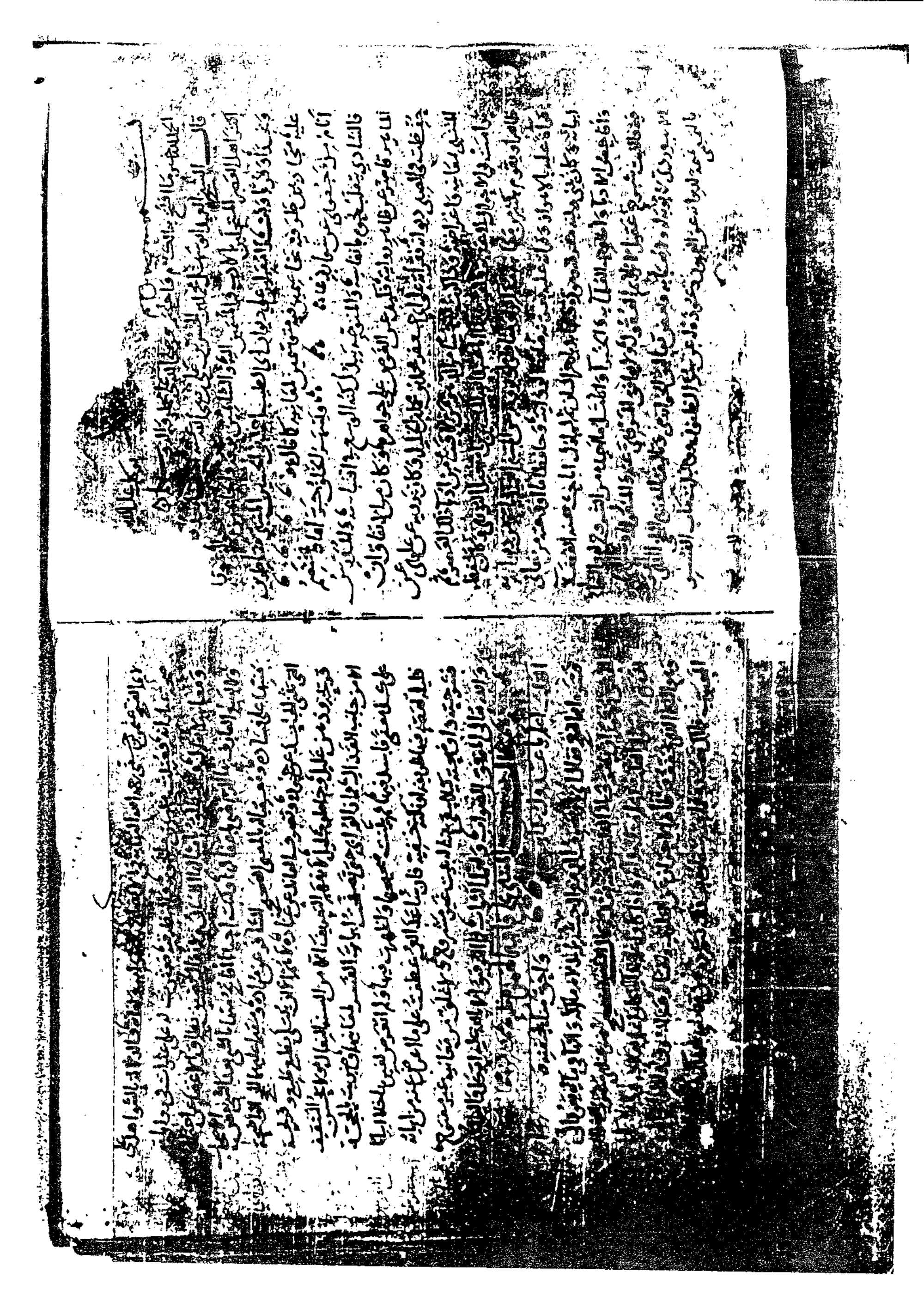
# صُوَرٌ من مخطوطَي الكتاب





صورة عنوان النسخة الأصل من مخطوط «القَشْر» المحفوظ بدار الكتب المصرية

تحت رقم أدب طلعت ٤٤٨٠



صورة الورقة الأولى من النسخة الأصل

تزيل مخافة المصبور عنه وتُلهي ذا الغبائن عن الغبائن أي تلك الوقائع
تشجع من يحدث عنها فإن من سمع أنا دبلا به فيها استفلاذ حراك بها وهان عليه
بذل نفسه لمثلها فزال خوفه عن نفسه بها وخيل المصبور المحبوس وقيل المقدم ليضرب
عنقه وتلهي تلك الأخبار ذا النفاج المفتخر بالباطل عن أباطيله وأكاذيبه بالإصاخة إليها
والإنصات لها والإمساك عما يتصلف به ويفتخر من إيراده مختلفا مخترقا جيا عنه
وحيلة ورجل فياش وفيوش وصاحب مفايش إذا كان نفاجا بالباطل وليس
عنده طائل

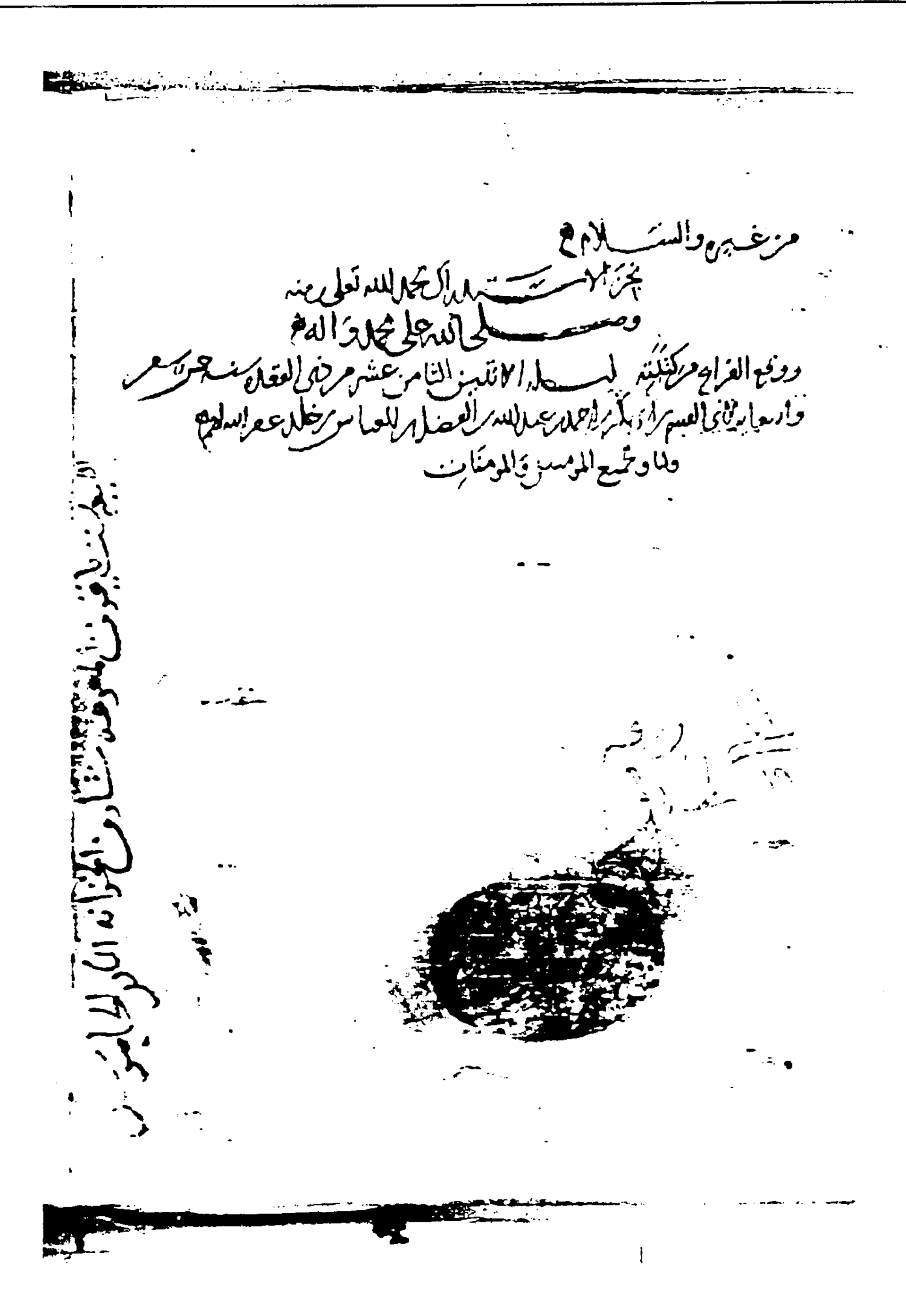
تتلوه في الجزء الآخر قافية الضاد

وقال في قصيدة أولها    مضى الليل والفضل الذي لك لا يمضي
على أنني طوقت منك بنعمة    شهيد بها بعضي لغيري على بعضي

آخر السفر عز وجل    الحمد لله والصلاة على رسوله محمد وآله

صورة الورقة الأخيرة من الجزء الأول من المخطوط الأصل

صورة أول الجزء الثاني من النسخة الأصل


من غيره والسلام
تم الاستعداد الكامل لله تعالى ومنه
وصلى الله على محمد وآله
ووقع الفراغ من كتابته ليلة الاثنين الثامن عشر من ذي القعدة سنة
وارسعايه ... بكر ... احمد عبد الله ... للعاسر ... الله ... 
ولمن ... جميع المؤمنين والمؤمنات

صورة الورقة الأخيرة من النسخة الأصل

كتاب
قشر الفسر
تصنيف
الشيخ العميد ابو سهل محمد بن
الحسن الزوزني العارض
رحمه الله



نقلت عن نسخة خطية كتبت
سنة ٤٧٥هـ

صورة صفحة عنوان الجزء الأول من النسخة الحديثة

المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ١١٠٨٣/ ز

صورة الورقة الأولى من النسخة الحديثة

تزيل مخافة المصبور عنه
ونلهي ذا الفياش عن الفياش

قال ابن الفتح ومعناه انت تستنقذ الاسير من
حبسه وتلهي صاحب الفخر لان تملك لا لطمع في
مفاخرته .

قال الشيخ معناه وهذا التفسير من طرفي نقيض لا يلتقيا[ن]
في تصريح ولا تعريض فان المفترض انه يخاطب ابا
العشاير محمد على ما عنده وانشد المعنى بعده ولم
يراجع ديوانه حتى تبين مكانه وقبله :

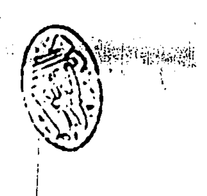
اذا ذكرت وقائعه لحاف  وشيك فما ينكس لانتعاش
تزيل مخافة المصبور عنه  وتلهي ذا الفياش عن الفياش

اي تلك الوقائع تشجع من تحدث عنها فان من سمع
آثار بلائه فيها استفاد جراءة بها وهان عليه بذل
نفسه لمثلها فزال الخوف عن نفسه بها . وقيل المصبور
المحبوس وقيل المقدم لضرب عنقه . وتلهي تلك
الاخبار ذا النفاج المفتخر بالباطل عن الجلبة والاذية
بالاصاخة اليها والانصات لها والاستماع عما
يتصلف به ويتحرز من آثاره متكلفا مخترقا حياء
عنه وخجلا . ورجل فياش وفيوش وصاحب
مفايشة اذا كان تفاخر بالباطل وليس عنده
طائل .

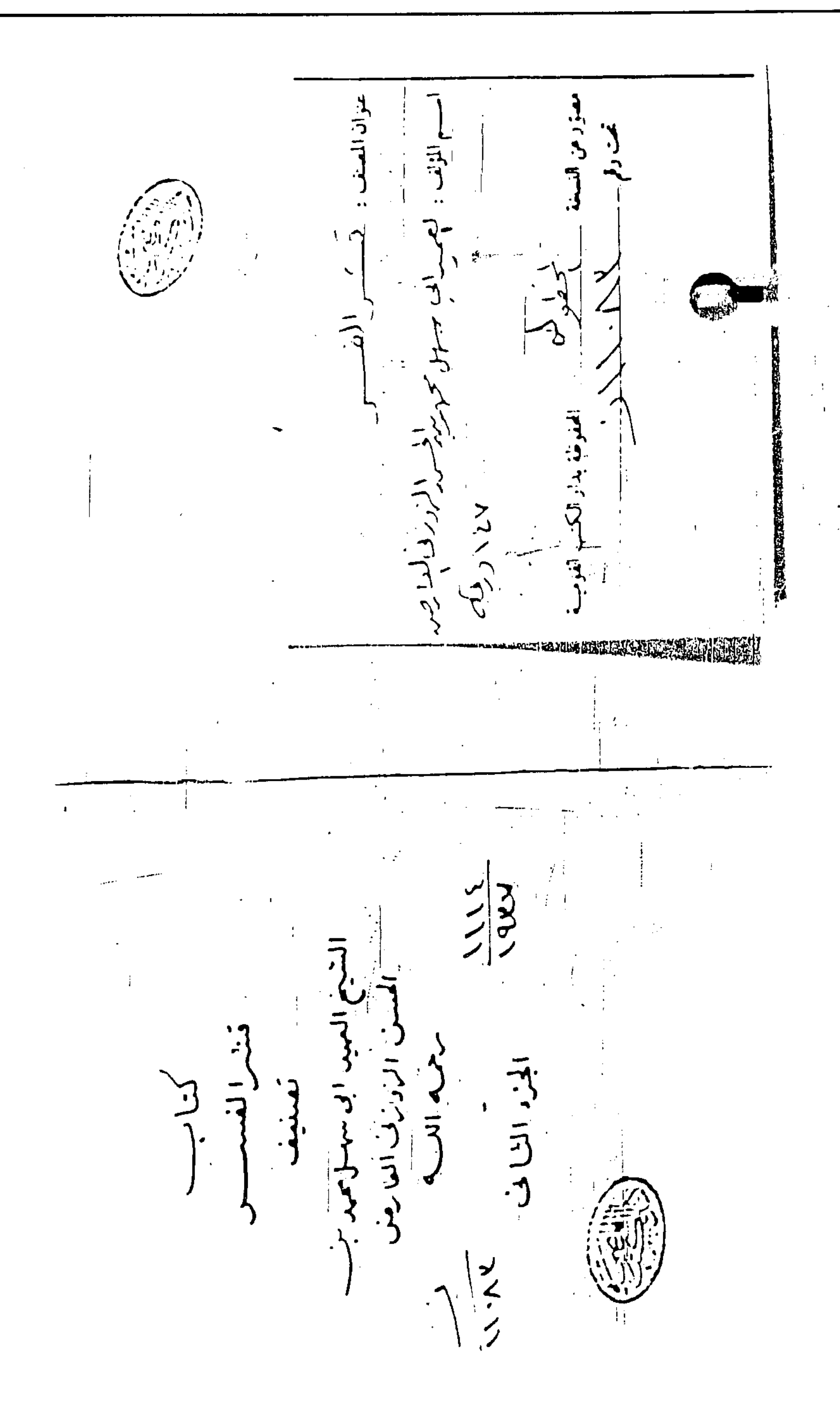
يتلوه في الجزء الآخر :
قافية الضاد
وقال في قصيدة اولها :

مضى الليل والفضل الذي لك لا يمضي
على انني طوقت منك بنعمة
شهيد بها بعضي لغيري على بعضي

ان شاء الله عز وجل . والحمد لله والصلاة على رسوله
نبيه محمد وآله



صورة آخر الجزء الأول من النسخة الحديثة



صورة صفحة عنوان الجزء الثاني من النسخة الحديثة

صورة أول الجزء الثاني من الورقة الأولى من النسخة الحديثة

ومشيك في ثوب من الزيت عاريا

رواه أبو الفتح من الزيت وقال يذكر أنه كان مولاه

زياتا

قال الشيخ ذهب إلى أن مولاه كان زياتا فكيف لبس هو

ثوبا من الزيت على أعوانه وتعذر كونه ولو قال

قائل إراده أن ثوبه متسخ من الزيت فكأنه منه قيل لكن

يكون لابسا ثوبا من الزيت عاريا واللبس والعري

لا يجتمعان فلامتناع معناه من قرينه راعيا منه من

وجهه على روايته كما ترى وإنما تصحيف وقع في الرواية

الزفت لا غير أي ومشيك في ثوب من القطران

أسود منتن من جلدك عاريا من غيره والسلام.

---

تم الاستدراك بحمد الله تعالى ومنه

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

من نسخة خطية تمت كتابتها ليلة

الاثنين الثامن عشر من ذي

القعدة سنة ٤٧٥ هـ

ونقلت

في عصا يوم الأربعاء الموافق سبع وعشرين من شهر

ذي الحجة سنة ١٣٥٥ هـ والحمد لله رب العالمين

صورة الورقة الأخيرة من النسخة الحديثة